الجمهوريـة الجزائـريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي لميلة

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

الدرس النحوي عند ابن عقيل من خلال كتابه "شرح الألفية" باب التوابع انموذجا "دراسة نحوية"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في اللغة والأدب العربي
تخصص: لغة عربية

إعداد الطلبة(ة):

*علاء الدين بوعيشة
* فؤاد عصمان

إشراف الأستاذ(ة)

*عمار بشيري

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر وتقدير

بداية ومن قوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله

نتقدم بخالص الشكر وفائق التقدير ، وأسمى معاني العرفان إلى كل

من ساندنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

إلى الأستاذ المحترم عمار بشيري

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث

لكم منا أجمل التحيات وأسمى العبارات .

وشكـــــــــراً

فؤاد وعلاء

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين ،الذين تتدفق منهما

ينابيع الحب و الحنان ، ووجدنا في أحضانهم البر و الأمان

ولا ننسى بالذكر الأخ

الفاضل "يوسف بوريس" الذي لم يبخل علينا ببعض من وقته في سبيل

إنجاز هذا العمل.....

إلى من أدين لهم بالحب و الوفاء ..... إلى رمز التعاون والإخاء

إلى إخوتي جميعا دون استثناء

إلى الكتكوته إلهام ينبوع السعادة والأحلام

إلى كل عائلتي .....إلى كل من أكن لهم بالإخلاص و المحبة والصداقة

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

فؤاد

مقدمة

مقدمة

الحمد لله الواحد القهار، مكور الليل على النهار، تذكرة لأولي القلوب والأبصار، والصلاة والسلام على المصطفى المختار، وعلى أله وأصحابه الأطهار، وبعد:

فإن اللغة العربية من أشرف اللغات وأعلاها مكانة، فهي لغة الحق المبين، وبها نطق الرسول الأمين، فصارت لغة الوحيين، القرآن والسنة، ولقد من الله على هذه الأمة، أن جعل فيها علماء يدافعون عن هذه اللغة، ويغوصون في أعماقها، من أجل الحفاظ عليها ورفع صرح النحو،وبناء قواعده، وتأصيل فروعه، فالنحو يعد أهم قضية من قضايا اللغة العربية وأسمى علومها قدرا، وأنفعها أثرا،لأننا لانجدعلما من علوم العربية إلا ويأخد منه نصيب مفروض قل أو كثر.

أما موضوع بحثنا الدي تناولنا فيه التوابع في شرح ابن عقيل، فهو موضوع نحوي أصيل،لا يستغني عنه طالب العلم، إلا بعد أن يطوي صفحات الألفية ويعلم مافيها من خبايا ويناقش ماجاءت به الأدلة والأسانيد.

فإختيارنا لهذا البحث كان في البداية مجرد فكرة غير مكتملة، ولكن في نهاية المطاف أصبح عملا جادا، وقد كان وراء ذالك العديد من الأسباب والدوافع التي حاولنا حصرها في العبارات الأتية :ـ هو حبنا للنحو حيث كانت لنا رغبة كبيرة في الكتابة في هذا العلم، ـ وكذالك الرغبة في خدمة العربية ـ وكذا الإحاطة بجهود النحوي ابن عقيل، ومدى أهمية كتابه شرح الألفية، الدي يعد من الأهمية بمكان، وأصبح معتمدا في المدارس والمعاهد وأفاد طلاب العلم في كل الأقطار.

وكنتيجة لرؤيتنا الخاصة من جهة ولحاجات فرضتها علىناطبيعة البحث من جهة أخرى جاءت خطة البحث موزعة على مدخل فصلين وخاتمة:

حيث تحدثنا في المدخل عن نشأة علم النحو وتطوره، والفصل الأول فقد كان الجانب النظري لهده الدراسة، فتناولنا فيه التعريف بابن عقيل وكتابه وكدا دراسة بعض القضايا

النحوية التي جاءت في الكتاب، كما حاولنا الإلمام ببعض جهود ابن عقيل في بناء صرح النحو، ودراسة أسلوبه من جهة أخرى.

ولا تنتهي حتى يطل الفصل الثاني يحمل في طياته بعض أسرار اللغة والنحو حيت تطرقنا فيه إلى الحديت عن التوابع في شرح ابن عقيل .

أما فيما يخص المصادر والمراجع فقد تنوعت بين القديم والحديت، وأنهيناالبحث بخاتمة إحتوت على مجمل النتائج التي توصل إليها البحث.

وقداقتضى منا هذا التصور الإعتماد على منهجين مناسبين للدراسة هما: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، فالمنهج التاريخي كان هو المناسب لرصد نشأة النحو ومراحله التي سار عليها، وكذا معرفة حياةابن عقيل، أما المنهج الوصفي التحليلي كان مناسبا لتحليل القضايا النحوية من جهة ودراسة أسلوب الشارح من جهة أخرى .

وقد اعترض بحثناهذا شأنه في ذالك شأن أي بحث آخر مجموعة من العواقب والصعوبات بدءا بإشكالية الموضوع في حد ذاته، إضافة إلى ندرة المراجع المتخصصة إلى غيرها من الصعوبات التي تتعلق بالشروط المادية ـ الإجتماعيةـ الثقافية ـ أو الأكاديمية.

وما يسعنا قوله أن بحثنا كان محاولة للإلمام بجوانب موضوع، ولن يكون لهذا البحث بأي شكل من الأشكال أن يدعي الكمال، إنما حسبه أن يكون قد بلغ بعض مراده .

ويبقى لنا أن نقدم شكرنا وإمتناننا للأستاذ المشرف عمار بشيري، على كل ما قدمه لنا من نصائح ومساعدة وعون، وألف كلمة شكر لكل من أمدنا بيد العون من قريب أو بعيد.

والله نسأل أن يجعل هذا العمل المتواضع خالصا لوجهه الكريم، وأن نكون قد وفقنا ولو بالقليل، من الإفادة لزملائنا الطلبة.

مدخل

نشأة النحو وتطوره

مدخل: نشأة النحو وتطوره:

يزخر تراثنا بالعديد من الدراسات اللغوية، التي جاءت كلها خدمة للقرآن الكريم، أفادها جيل من النحاة، الذين كرّسوا حياتهم، وأفنوا أعمارهم للدفاع عن العربية قصد التقرب إلى الله بفهم كتابه الحكيم، لذلك فإننا نرى العديد من العلوم العربية، التي انبثقت عن دراسة القرآن الكريم، وظهر علم التجويد الذي يهتم بالأصوات ونطق الحروف، وهذا علم الصرف يدرس الكلمة واعتلالتها، وهذا علم النحو الذي يدرس تركيبة الكلمات والجمل، وهذا علم البلاغة الذي يدرس المعنى، وبالإضافة إلى الكتب التي ألفت كشرح غريب القرآن.

ونحن حديثنا هنا عن علم النحو باعتباره أشرف علوم العربية، وأسبقها ظهورا إلى الساحة ولأن الحديث عن مثل هذه التفاصيل يستدعي بنا الكشف عن ماهية هذا العلم، وأسباب نشأته، وأهم الأطوار التي احتضنته.

1/ نشأة النّحو:

من الحقائق الثابتة أن علم النحو لم يكن معروفا عند العرب قبل الإسلام، والسبب في ذلك يعود إلى أن العرب لم يكونوا في حاجة إليه لسلامة فطرتهم وجودة قرائحهم، لأنهم كانوا يتكلمون عن سليقة جبلوا عليها، بالإضافة إلى انعزال جزيرة العرب عن باقي الشعوب والثقافات، كل هذا وذاك قد أبقى العربية في أحضان الجزيرة خالصة لأبنائها، نقية سليمة مما يخدش كرامتها، وما يشينها من أدران اللغات الأخرى، واستمر هذا إلى مجيء الإسلام الذي نزل القرآن فيه بلغة العرب، فأغناها بمبانيه السامية ومعانيه العالية.

ولما أذن الله لنبيه بالجهاد ونصر الدين، انتشرت الفتوحات الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها، فدخل الناس في دين الله أفواجا، وأقبلوا إليه أرسالاً، واجتمع فيه العديد من الأجناس المتنوعة واللغات المختلفة، فكان طبيعيا والحالة هذه أن يتغير اللّسان العربي، وأن يخرج أصله الذي كان عليه، حتى إننا لا نرى الشعر والأدب يتحولان إلى صناعة بعد أن

كانا يصدران عن طبع وسليقة، فاختلط الذوق العربي بهذا النسيج "ففشى الفساد في العربية واستبان منه في الإعراب، الذي هو حليها والموضح لمعانيها"[1]، فتفطن لذلك جلة من العلماء، وخافوا من انتشار ذلك وفشوه، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم إلى وضع أسباب وقوانين، لصون هذه الأسنة العادلة عن اللسان العربي، عرفت بعلم النحو.

2/ أسباب نشأة النحو:

وفيما يلي أهم الأسباب التي دفعت علماء العرب إلى وضع نحو للغتهم:

1/2- شيوع اللّحن:

يعد اللّحن الباعث الأول والسبب الرئيسي لنشأة النحو العربي، وتدوين اللغة وجمعها واستنباط القواعد وتصنيفها، وقد كان بداية ظهور اللّحن في أيام النبي صلى الله عليه وسلم ولما جاء العهد الأموي كان اللّحن قد بلغ مبلغا كبيرًا، حتى أصبحوا يعدون من لا يلحن حيث جاء في البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ "ومن كان لا يلحن البتة حتى كأن لسانه أعرابي فصيح: أبو زيد النحوي وأبو سعيد المعلّم"[2]، وهذا دليل قاطع على أن اللحن قد فشا في كل البلاد العربية.

فلم يسلم من اللحن البلغاء والأمراء، لأن هذا الأمر عندهم يعد من الأشياء التي تحط من قدر الرجال، وفي هذا شاهد على ذلك، حيث قيل لعبد الملك بن مروان "أسرع إليك الشيب قال: شيبني ارتقاء المنابر مخافة اللحن"[3]، واللحن يكثر غالبا على ألسنة الشعوب التي تعربت بعد دخولها الإسلام، لأن اللغات إذا اتصلت ببعضها البعض، فلابدّ أن يظهر أثر

---

1 أبو بكر محمد بن الحسين الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ط2، 2004م، ص11

[2] أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخنانجي، مصر، ط1 1949م، ص219

[3] عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، مطبعة الإسكندرية، ط1، 1993م، ص20

هذا الإتصال والإندماج بظهور اللّحن واللّكنة، ولم يبقى اللّحن على هذا الحال بل تعداه إلى لغة القرآن، فهذا أبو بكر بن الأنباري يقول " سمعت أحمد بن يحي ثعلبا يقول:" كان أحد الأئمة يعيب النحو، ويقول: تعلمه شغل وآخره بغي، والعالم به من يزري به النّاس، فقرأ يوما "إنما يخشى الله من عباده العلماء" برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء، فقيل له كفرت من حيث تجعل الله يخشى العلماء، فقال: والله لا طعنت في علم يؤدي إلى معرفة هذا أبدا.[1]

ولم يقتصر اللحن على الإعراب بل تسرّب إلى المادة اللغوية صوتا وحروفا وبنية.

2/2- الحرص على المحافظة على كتاب الله والسنة المطهرة:

إن السبب الثاني من أسباب نشأة النحو، هو حرص المسلمين على المحافظة على لغة القرآن وسنة النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا كان جمع القرآن وحفظه من الضياع يُمثل الخطوة الأولى للعناية به، فإن النحو يمثل ثاني خطوة للمحافظة على سلامة القرآن، خاصة بعد شيوع اللحن.

"فالمسلمون لم يخافوا اللّحن على البيان وحده، ولكن على القرآن الكريم، لأن اللّحن قد يؤدي إلى فساد كبير وشر مستطير"[2]، فقد حذر من ذلك الخلفاء والعلماء أشد التحذير فقال أبو بكر: لأن أقرأ فأخطئ، أحب إلي من أن أقرأ فألحن، لأني إذا أخطأت تعلمت، وإذا لحنت افتريت.[3]

وقد قصر بعض الباحثين نشأة هذا العلم على هذا السبب، وهو المحافظة على كتاب الله وفهمه، لأن العلوم الإسلامية كلها نشأت لخدمة القرآن الكريم، وبهذا اكتسبت اللغة العربيةصفة القداسة الدينية،لأنها الوسيلة إلى فهم القرآن الكريم والسنة المطهرة، كما قال

---

[1] عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، ص26

[2] نفسه، ص29

[3] عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ج2، ط3، 2008م ص397

الإمام علي رضي الله عنه "تعلموا العربية، فإنها لسان الله الذي يخاطب به الناس يوم القيامة".

/3- حاجة الجيل الجديد إلى فهم اللغة العربية:

"وأما السبب الثالث لنشأة النحو فهو: أنه نشأ جيل جديد في الإسلام، ويتمثل هذا الجيل في الموالي، الذين أخذوا يكثرون وينتشرون في أنحاء الأقطار الإسلامية، ولم تكن ألسنة هؤلاء خالصة النطق، بل كانت تشوبها لكنة أعجمية.[1]

كما أنه نشأ بعض العرب الذين ولدوا بعيدا عن الجزيرة العربية، كان هؤلاء لا يعنون بأساليب العربية، وتأثروا بنطق بعض الأجانب، مما دعا ذلك إلى الوقوف على أغراض اللغة ومراميها، حتى يمكنهم ذلك من فهم القرآن والسنة، ومن جهة أخرى الحصول على المكانة الرفيعة في المجتمع، الذي تسوده البلاغة والفصاحة، التي ترفع من قدر الإنسان ويدل على ذلك قول فقيه العراق وقاضي الكوفة أبو شبرمة عبد الله بن شبرمة (ت145هـ): "إذا سرّك أن تعظم في عين من كنت في عينيه صغيرا، ويصغر من كان في عينك عظيما فتعلّم العربية فإنها تجريك على النطق، وتدنيك من السلطان."[2]

4/2- فساد المَلكة اللغوية بالإختلاط:

يعد فساد الملكة اللغوية لدى أبناء العرب بالاختلاط أحد أسباب وضع علم النحو، فقد اتسعت رقعة الإسلام ودخل الناس في دين الله، وانتشر الإسلام في نهر السند شرقا إلى مصر والشام غربا، ومن الهند والصين، إلى ما وراء جبال البرانس بالأندلس، فاختلط هؤلاء بالعرب مصاهرة وجوارًا، ومعاملة في شؤون الحياة، " فصار الناشئ الجديد، يسمع في العبارة

[1] عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، ص28

[2] عبد الله بن مسلم بن قتيبة، عيون الأخبار، دار الكتب المصرية، ج3، ص50

عن المقاصد كيفيات أخرى عن الكيفيات التي كانت للعرب، فيعبر عن مقصوده"، كما قرر ذلك العلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت808هـ).[1]

وقد أشار إلى هذه الظاهرة التي هي أحد أسباب نشأة النحو، أبو الأسود الدؤلي حين قال لولي البصرة زياد بن أبيه: إني رأيت العرب قد خالطوا هذه الأعاجم وفسدت ألسنتها، أفتأذن لي أن أضع للعرب ما يعرفون به كلامهم.[2]

هذه هي في رأينا أهم الأسباب التي أوجدت الحاجة إلى علم النحو، وإن كانت هذه الأسباب مجتمعة، تنصب في سبب واحد، وهو المحافظة على اللّغة العربية، التي هي وسيلة لفهم القرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة.

3/ واضع علم النحو:

اختلف النّحاة والرواة في واضع علم النحو، حيث تعددت الآراء واضطربت الروايات وتعدد الحديث في ذلك، فهناك من يقول أنّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه، هو أول من اهتدى إلى النّحو، وهناك من يرى أن الفضل كله لأبي الأسود الدؤلي رحمه الله:

الرأي الأول:

يرى جمهور من العلماء "أن علي بن أبي طالب أول من وضع النحو، وأنه دفع إلى أبي الأسود الدؤلي المتوفي سنة (67هـ) بصحيفة فيها "بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كله اسم وفعل وحرف ...إلخ وأمر بتكميله."[3]

---

[1] عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ج1، ط1، 2004م ص126

[2] طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي،ج1، ص22

[3] محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ط1، 2001م، ص9

الرأي الثاني:

ومن الرواة من يقول أن أبا الأسود هو الذي ابتدأ هذا العمل، بإشارة عمر رضي الله عنه وقيل بإشارة زياد بن أبيه، الذي كان واليا على العراق وقتئذ، وكان أبو الأسود معلما فلاحظ انتشار اللحن.

الرأي الثالث:

يرى فريق من الرواة أن أبا الأسود هو من بدأ الأمر بنفسه، فاستنبط النّحو وأخرجه من العدم إلى الوجود، ويدل على ذلك قصته الشهيرة مع ابنته حين قالت له يوما " يا أبتي ما أحسنُ السماء، فقال نجومُها، فقالت لم أرد شيء منها أحسن ! وإنما تعجبت من حسنها فقال لها فقولي إذن: ما أحسنَ السماء، ثم دفعه ذلك إلى التفكير في وضع النحو، وابتدأ فيه بباب التعجب، ووضع كتابا في ذلك.[1]

وأشهر الروايات على أن الخطوة الأولى لضبط علم العربية، هي وضع النقاط على الحروف، والتي كان من ورائها أبو الأسود الدؤلي نفسه، وذلك عند شيوع اللّحن حتى وصل الأمر إلى لغة القرآن، وقيل أن أبا الأسود سمع قارئا يقرأ "أَنَّ اللهَ بَرِيٌء مِنَ المُشرِكِينَ ورَسُوله" فقال: ما ظننت أن أمر الناس صار إلى هذا، فطلب حينها من الأمير أن يبلغه كاتبا لَقِناً يفعل ما أقول، فأُتي به فقال أبو الأسود "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف، فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك غنةً، فاجعل مكان النقطة نقطتين، وهذا هو نقط أبي الأسود.[2]

[1] جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، أنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ج1، ط1 1986م، ص42

[2] أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، أخبار النحويين والبصريين، تح: طه محمد الزيني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، دت ص12

ويظهر لنا أن نسبة النحو إلى أبي الأسود الدؤلي لها أساس صحيح " وذلك أن الرواة يكادون يتفقون على أن أبا الأسود، قام بعمل من هذا النمط، وهو أنه ابتكر شكل المصحف وواضح أن هذه خطوة أولية في سبيل النحو، تتمشى مع قانون النشوء، وواضح كذلك أن هذا يلفت النظر إلى النحو، فهل أبي الأسود يسلم إلى التفكير في الإعراب، ووضع القواعد له؟. [1]

4/ سبب التسمية بالنّحو:

اسم العلم من وضع أهله ومصطلحهم، لمقتضى الملابسات المناسبة في نظرهم، ويكاد يكون هناك اتفاق على أن أبا الأسود له المجهود الأكبر في وضع علم النّحو، لكن لم يكن يعرف بهذا، بل كان يعرف بعلم العربية، لكن ولادة هذه التسمية لم تتجاوز الطبقة الثانية، فقد اشتهرت عنها مؤلفات اتسمت بأنها نحوية، وصُرِّح فيها باسم النحو.[2] لذا كانت التسمية في عهد أبي الأسود تسمية مجازية، مبنية على الإتساع، فلم تحدث إلا في وقت متأخر، وقد سلف أن أبا الأسود لما عرض على الإمام علي ما وضعه فأقرأه بقوله "ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت"، فآثر العلماء تسمية هذا العلم باسم النحو، استبقاء لكلمة الإمام الذي كان يراد بها أحد معاني النحو اللغوية، والمناسبة بين المعنيين اللغوي والإصطلاحي جلية، وإن كان يجهل سبب التسمية ولا واضعها.

5/ تعريف النّحو:

لغة: النحو: القصد والطريق، يكون ظرفًا ويكون اسمًا، نحاهُ ينحوه وينحاه نحوًا وانتحاه ونحو العربية منه.[3]

---

[1] أحمد أمين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ج2، ط1، 1987م، ص386

[2] محمد الطنطاوي، نشأة النحو، دار المعارف، القاهرة مصر، دت، ط2، ص23

[3] ابن منظور، لسان العرب، تح: خالد رشيد القاضي، دار صبح، بيروت، لبنان، ج14، ط1 2006م، ص71

وجاء في مقاييس اللغة (نحو) النون والحاء والواو كلمة تدل على قصد، ونحوت نحوه ولذلك يسمى نحو الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام، فيتكلم على حسب ما كانت العرب تتكلم به.[1]

وعلى ضوء هذا فإن المعنى اللغوي للنحو هو القصد، كما دلّ عليه كلا التعريفين.

اصطلاحًا: نظرًا لأهمية علم النحو ومكانته عند جمهور العلماء، فقد حظي بمكانة نقد هي الأولى بين علوم العربية، فتعددت فيه الآراء، وتمحورت فيه التعاريف وتنوعت بين القديم والحديث.

عند القدامى:

-ابن جني(ت302هـ): هو انتحاء سمة كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير(...) ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها رد به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا كقولك قصدت قصدًا، ثم خُصَّ به هذا القبيل من العلم.[2]

-ابن عصفور(ت669هـ): النّحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب[3]، ونخلص من كلام ابن عصفور، أنه أخلط بين أصول النحو والنحو، حين ذكر المقاييس، لأن القياس مبحث من مباحث علم أصول النحو، يستعمله النحاة في الإستدلال على صحة القواعد النحوية، ولذلك فإن تبيين ما يستخرج به الشيء ليس تبيينا لحقيقة النحو، وعلم مقاييس الكلام هو النحو.

[1] أبو الحسن أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، مصر، ج5، ص403

[2] أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج1، دت، ص34

[3] ابن عصفور الإشبيلي، مثل المقرب، تح: صلاح سعد محمد المليطي، دار الأفق العربية، القاهرة، ط1، دت، ص97

السكاكي(ت625هـ): يذهب السكاكي في تعريفه للنحو "بأنه" معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها، ليحترز عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك، وبالكلم نوعيها المفردة وما هي في حكمها.[1]

يتضح لنا من خلال التعريف أن السكّاكي قد وسّع من دائرة النحو، وخرج به من الحد الذي رسمه النحاة القدامى، الذين كانوا يقتصرون في بحثهم على أواخر الكلم، إعرابًا وبناءًا إلى العلاقات القائمة بين الكلمات، وما تؤديه من معنى، وهي مركبة، ولا عجب في ذلك حين جنح إلى هذا التعريف، فهو من علماء البلاغة الذين يولون اهتماما كبيرًا بالمعنى أكثر من اللَّفظ، إذ أن الرأي نفسه نجده عند عبد القاهر الجرجاني، الذي كان يرى أنّ النحو الذي يعني بالإعراب ومشكلاته اللّفظية، لا يمكن أن يُعد نحوا كاملاً، وعلى هذا الدرب سار جميع البلاغيين تحت قاعدة "بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال"، فهم يريدون بهذا أن النحو لابدّ من أن يرتبط بالوظيفة، التي يؤديها مع مختلف الطبقات الكلامية، والأغراض التواصلية المختلفة.

عند المحدثين:

-إبراهيم مصطفى: يرى إبراهيم مصطفى بأن النحو هو"قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة، ويمكن أن تؤدي معناها.[2]

والذي يظهر لنا أن النحو بهذا المفهوم، هو النظام الذي تُبنى عليه الكلمات وتتسق بينها

[1] أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، تح: محمد عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2000،1م ص125

[2] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1992م، ص1

حتى تؤدي معنى معين، وهذا التعريف يقترب كثيرا مع تعريف السكاكي، لأن كلا التعريفين قد خرج من البحث في أواخر الكلمات، إلى العلاقات العامة بين الكلمات والجمل، ولا شك أن إبراهيم مصطفى كان يقصد بتعريفه هذا إلى تقديم تصحيح أو نقد إن صح التعبير إلى النحاة القدامى، وهو ما صرّح به كثيرا في غير موضع من كتابه، كقوله "أن النحاة القدامى حين حددوا النحو وضيّقوا بحثه حرموا أنفسهم وحرمونا إذا اتبعناهم من الإصطلاح على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة"، فبقيت هذه الأسرار مجهولة، حتى إننا نقرأ العربية ونزعم أننا قد فهمناها وأحطنا بها، والحق أنه يخفى علينا كثير من فقه أساليبها، ومن دقائق التصوير بها "والثاني منها: أنهم رسموا للنحو طرقا لفظية، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع أو نصب من غير فطنة، لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى".[1]

–مهدي المخزومي: يرى المخزومي أن النحو"عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللّغة من عوامل الحياة والتطور، فالنحو متطور أبدا، لأن اللّغة متطورة أبدا، والنحوي الحق، هو الذي يجري وراء اللّغة، يتتبع مسيرتها ويفقه أساليبها، ووظيفة النحوي أن يسجل ملاحظاته ونتائج اختباراته، في صورة أصول وقواعد تمليها عليه طبيعة هذه اللّغة واستعمالات أصحابها."[2]

والذي نخلص إليه من هذا، أن النحو الذي دعا إليه المخزومي، هو نحو وظيفي بالدرجة الأولى، يقوم أساسا على ضرورة الربط بين بنية اللغة ووظيفتها، التي يمكن أن تؤديها في مختلف الإستعمالات اليومية والأغراض التواصلية بين الأفراد.

6/ أطوار الدرس النحوي:

مرّ الدرس النحوي أثناء تطوره بأربعة مراحل رئيسية هي:

[1] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص8

[2] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1989م، ص14

6-1/ طور الوضع والتكوين (التأسيس):

ويبدأ هذا الطور في عصر أبو الأسود الدؤلي وينتهي في عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد كان لمدرسة البصرة الفضل في وضع هذا الطور ونشأته، حين كانت مدرسة البصرة منشغلة برواية الأشعار والأخبار، يقول ابن سلام الجمحي: "وكان لأهل البصرة في العربية قدمة بالنحو ولغات العرب والغريب عناية[1] واشتغل في هذا الطور طبقتان من البصريين بعد أبي الأسود، حتى تأصّلت أصول كثيرة منه وعرفت بعض أبوابه.

وقد ظهر في هذه المرحلة طبقتان، حيث نجد من رواد الطبقة الأولى "من زعمائها أبو الأسود الدؤلي وتلاميذه نصر بن عاصم (ت89هـ)، عنبسة الفيل (ت100هـ)، عبد الرحمان بن هرمز (ت177هـ)، يحي بن يعمر العدواني (ت129هـ)،[2] وما يمكننا قوله عن هذه الطبقة، أنها كانت تعتمد بالدرجة الأولى على السماع والرواية، دون أن تكون هناك اجتهادات عقلية خالصة، وفي الجهة الأخرى نجد من رواد الطبقة الثانية، عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ)، وأبو عمر بن العلاء، إمام أهل القراءات والنحو (ت154هـ) وقد اعتمدت هذه الطبقة على القياس والسماع، وكان السابق إلى فكرة القياس أبي إسحاق الحضرمي[3] حيث وصفته المصادر بأنه" أوّل من بعج النحو ومدّ القياس، وشرح العلل وكان مائلا إلى القياس في النحو."[4]

6-2/ طور النمو والإبداع: ويبدأ من عهد الخليل زعيم الطبقة الثالثة للبصريين والرؤاسي إمام الطبقة الأولى للكوفيين، إلى عصر الأخفش الأوسط، زعيم الطبقة الخامسة للبصريين (ت215هـ)، والفرّاء إمام الطبقة الثانية للكوفيين.[5]

---

[1] ابن سلاّم الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح: محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دت، ص12

[2] محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص71

[3] عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، ص76

[4] الزبيدي، طبقات النحويين، ص31

[5] عبد الله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، ص87

وتُعد هذه المرحلة التي التقى فيها رجال مدرسة البصرة بزعامة سيبويه، مع إمام الكوفيين في النحو"الكسائي"، والفرّاء اللّذان رسما صورة النحو الكوفي، ووضعا أسسه وأصوله، ليكون له خواصه التي يستقيل بها عن النحو البصري[1]، أهم خطوة لنضج النحو العربي، حيث ظهرت فكرة القياس وتطورت مع الخليل، يقول ابن جني عنه في مقولته الشهيرة "سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"[2]، وزيادة على هذا فقد كان للخليل دور لا يخفى في النحو العربي، فقد ضبط المسائل والقواعد، وميّز الفروع من الأصول، وأنهى عمله بنظرية التعليل.

كما تميزت هذه المرحلة بظهور ملكة التصنيف والتنسيق وتدوين النحو ومثال ذلك "الكتاب" لسيبويه الذي أبدع فيه وأحسن، وكتاب معاني القرآن للفرّاء، الذي انتهج صورة النحو الكوفي، بالإضافة إلى المناقشات والمناظرات بين المدرستين، التي ساهمت هي الأخرى في نمو الدرس النحوي.

6-3/ طور النضج والكمال:

هذا الطور يبدأ من عهد أبي عثمان المازني البصري (ت248هـ)، إمام الطبقة السادسة ويعقوب بن السَّكّيت الكوفي (ت246هـ) إمام الرابعة، إلى آخر عصر المبرد البصري (ت285هـ) شيخ السابعة، وثعلب الكوفي (ت291هـ) شيخ الطبقة الخامسة.[3]

لقد هيأ الطور السالف لهذا الطور النضج والكمال، وهذا بفعل ما بدله رجاله من جهد كان له الأثر الناجع، فقد طفق النحاة يكملون مسافات السابقين، فشرحوا مجمل كلامهم واختصروا ما ينبغي، وبسّطوا ما يستحق التبسيط، وأكملوا وضع المصطلحات، وفصلوالنحو

عن الصرف، وأوّل من سلك هذا السبيل المازني، فقد ألّف في الصرف وحده، وشقّ ذلك الطريق لمن بعده."

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، ص154

[2] ابن جني، الخصائص، ج1، ص351

[3] محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص46-47

كما اشتدت مناظرات بين الإمامين، المبرد خاتم البصريين في كتابه" الكامل "الذي جمع فيه كل دوحة غصنا، إذ يوافيك بالتحقيق اللغوي من ناحية، ويباغتك بالإشكالات الغريبة في النحو، والتحقيقات الممتعة في الصرف، ولا تكاد تنتهي منها حتى يطل عليك بالأدب الطريف، وبين خاتم الكوفيين ثعلب، فكان لكل واحد منهما اجتهاداته ومؤلفاته وأتباعه.

ولم ينسلخ هذا الطور، حتى فاضت دراساته في المدن الثلاث (البصرة والكوفة وبغداد) فتمت للنحو أصوله، واغترف الجميع من منهله، وبذلوا الجهود الجبارة في استكماله والإحاطة بجميع قواعده.

6-4/ طور الترجيح والتبسيط:

ويبدأ هذا الطور من أوائل القرن الرابع الهجري، وقد اختلف العلماء في هذا الدور تِبَعًا لمن تتلمذ في هذه المرحلة، فمنهم من أخذ على البصريين فغلبت عليه النزعة البصرية ومنهم من أخذ على الكوفيين فغلبت عليه النزعة الكوفية.[1]

ومن نحاة هذه المرحلة نذكر منهم أبو القاسم الزجاجي، أبو بكر بن السرّاج، أبو علي الفارسي، ابن جني، ومن المتأخرين أبو الحسن الفرح الربعي، أبو القاسم الثمانيني، ابن الشجري، وأبو القاسم الزمخشري.[2]

وأما الحديث عن منهج هذه المرحلة، فهو كما معروف عند النحاة قائم على الإنتخاب والموازنة بين المدرستين، حتى أفضى ذلك إلى قيام مذهب نحوي جديد، عرف فيما بعد بالمذهب البغدادي أو المدرسة البغدادية.

[1] عبد الله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، ص137

[2] نفسه، ص135، 137

الفصل الأوّل

الدرس النّحوي عن ابن عقيل

من الطبيعي ونحن بصدد دراسة علم النحو عند أحد الذين قدّموا للعربية خدمة جلية، أن نعرج ونلقي نظرة على حياته ومراحل تكوين شخصيته، ونترجم له، وكذا دراسة كتابه من جهة أخرى الذي اخترناه نموذجا لبحثنا، ليتسنى لنا الوقوف على مجهودات ابن عقيل ومدى إسهاماته في بناء صرح النحو، لينتهي بنا المطاف إلى الكشف عن مدى شخصيته المتميزة ونلقي الضوء على آثاره.

1/ التعريف بابن عقيل:

إن كتب التراجم والسير التي بين أيدينا، عقدت علينا صفحات ليست بالقليلة عن حياة ابن عقيل، مما جعلنا ننتخب ونختار ما يخدمنا في بحثنا، بين الإيجاز المخل والإطناب الممل فقد آثرنا الإبتعاد عن الدراسة التفصيلية لحياته السياسية، والإجتماعية والثقافية، واكتفينا بما يتناسب مع موضوع بحثنا.

2/ ترجمة حياته:

2-1/ اسمه ونسبه:

من الظاهر أنّه لا يوجد اختلاف يذكر حول ترجمة ابن عقيل، فهو الشيخ الإمام بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمان بن عبد الله بن محمد بن عقيل الحلبي البالسي الأصل، نزيل القاهرة، القرشي، الهاشمي، الشافعي، الفقيه النحوي[1]، ينتهي نسبه إلى عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه.

ومن خلال هذا القول يبدوا أن الرّواة متفقون على تسميته بابن عقيل، كما هو معروف وشائع في كتب النحاة.

وفي نقطة أخرى فقد تضاربت الآراء، وتباينت في تحديد سنة ميلادية لابن عقيل، فراح أغلبهم إلى أنه "ولد يوم الجمعة، التاسع من شهر محرم سنة ثمانية وتسعين وستمائة، وبخط الشيخ بدر الدين الزركشي، ولد سنة أربعة وتسعين وستمائة."[2]

[1] محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ج1، ص386

[2] ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، تح:محمد عبد المعيد خان،دار المعارف "الهند"،ج2، ط2010،2، ص266

وتذكر لنا جميع المصنفات، أن ابن عقيل نزل بالقاهرة، حيث درس فيها وأخذ ينهل من علمائها، "فختم القرآن تفسيرًا في مدة ثلاث وعشرين سنة، وقرأ النحو وبرع فيه، حتى صار يشهد له بالمهارة في العربية.[1]

2-2/ ثقافته وأخلاقه:

لقد كان ابن عقيل كغيره من النحاة، موسوعي الثقافة، واسع الذكاء، كثير الحفظ، فقد ألّف في العديد من العلوم ونبغ فيها، ومن ذلك الفقه والتفسير واللّغة، حتى داع صيته بين علماء عصره.

لقد رأينا ونحن نتصفح كتابه شرح الألفية "عن مدى حبه لهذه اللغة، حيث يرى فيها شرفا عظيما، ومكانة رفيعة هي الأخرى، فقد درّس ابن عقيل بأماكن عدة في حياته، درّس بالقطبية وغيرها، ثم بجامع القلعة، ثم ولّى الزاوية الخشابية بعد عز الدين بن جماعة، كما دّرس بزاوية الشافعي، وختم درسه التفسير بالجامع الطولولي.[2]

وقد استقى ابن عقيل درسه النحوي من حياة عصره، وشيوخه وما وجده في ثنايا كتبهم ومصنفاتهم، ولا سيما وأنه قد جاء في مرحلة متأخرة من النّحو العربي، بعد أن تمت للنحو أصوله وآلياته، مما جعله لمَّامًا في العربية، والمعاني والبيان، عارفا بالقراءات السبع ومشاركًا في الفقه والأصول.[3]

وفي جانب آخر من حياته نجد أن ابن عقيل كان حاد الخلق، قوي النفس، يتيه على أرباب الدولة، وهم يخضعون له ويعظمونه، فوليّ نيابة الحكم بالحسينية على القزوينيين وتولّى نيابة الحكم بمصر والجيزة عن عز الدين بن جماعة، وسار سيرة حسنة، ثم ناب عن عز الدين بن جماعة، ثم عزله لواقع وقع منه.

---

[1] ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة ، ج2 ص266

[2] نفسه، ص266

[3] نفسه، ص267

"وقد كانت مدة ولاية ابن عقيل ثمانين يوما، كان حينها جوادا مهيبا، ومن كرمه أنه فرّق على الفقراء والطلبة في ولايته نحو ستين ألف درهم، مع أن مدة ولايته للقضاء كانت معدودة."[1]

وكان يتعانق التأنق البالغ في ملبسه ومأكله ومسكنه، ومات وعليه دين، وكان لا يبقي على شيء رحمه الله إلا أكمله، وكان غير محمود في التصرفات المالية، قال شيخنا الفرّات ذاكرا بعض مآثره: "وكان القضاة قبله أمروا أن لا يكتب أحد من الشهود وصية إلا بإذن القاضي، فأبطل ذلك، وقال إلى أن يحصل الإذن، قد يموت الرجل، فوقعت في ولايته وصية بمائة ألف وخمسين ألف درهم ففرّقها كلّها"[2]

2-3/ شيوخه:

عرفنا أن ابن عقيل كان ذا ثقافة عالية، وعلم واسع، جعله يبلغ منزلة رفيعة بين معاصريه، ومما لا شك منه أن هذا العلم لم يأته من فراغ، فإنما يقال العلم بالتعلم، وذلك يكون بواسطة العلماء والشيوخ، ومن الذين نهل منهم ابن عقيل مادته وعلمه:

- أبا حيّان: لازمه ابن عقيل اثني عشرة سنة، فأخذ عنه كتاب سيبويه، والتسهيل وشرحه وكان من أجلّ تلامذته وأكثرهم بروزا في علم العربية، فشهد له الشيخ بالمهارة والإتقان فقال في حقه " ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل"[3]
- تقي الدين أبي عبد الله بن الصائغ (ت725هـ)، لازمه ابن عقيل وأخذ منه القراءات السبع بكل محاسنها.
- علاء الدين القونوى: لازمه ابن عقيل كثيرا، حيث أخذ منه الفقه، فقرأ فيه كتاب الحاوي ثم شرحه من أوّله إلى باب الوكالة، وبه تخرّج وانتفع وأخذ عنه الأصوليين، كما قرأ عليه في أصول الفقه "مختصر ابن الحاجب".[4]

---

[1] الشوكاني، البدر الطالع، ص386

[2] شمس الدين ابن الجزري، غاية النهاية، تح: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ط1 2006م، ص428

[3] الشوكاني، البدر الطالع، ص386

[4] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ط2 2005م ص7

– جلال الدين قاضي القضاة: قرأ عليه ابن عقيل كتاب "الإيضاح" من أوّله إلى آخره بحثا، أما التلخيص منه فسمعه قراءة.[1]

إضافة إلى هذا فقد سمع ابن عقيل عن مشايخ عصره الذين عاصرهم، منهم: الشيخ شرف الدين بن الصابوني، وقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، والحجّار، وستّ الوزراء وخلائق.[2]

2-4/ تلاميذه:

تتلمذ على يد ابن عقيل العديد من المشايخ والعلماء منهم:

– صلاح الدين الصفدي، الذي لازم ابن عقيل حتى برع مثله، وأحاط بشتى علوم العربية، ما جعله ينال إجازة منه.[3]

– سراج الدين البلقيني (ت805هـ)، كان يحظى بمكانه عند ابن عقيل، وكان شريفا جليلا، حيث قرأ عليه واستفاد منه الكثير، فأعجب ابن عقيل به وبذكائه، فزوّجه ابنته التي أولدها قاضي القضاة جلال الدين، وأخاه بدر الدين.[4]

– جمال الدين بن ظهيرة، وولي الدين العراقي، وهناك العديد من التلاميذ الذين تتلمذوا على يد ابن عقيل، ممّا يدل على سعة علمه وكثرة إنتاجه.

2-5/ أشهر مؤلفاته: مادام قلنا أن ابن عقيل كان ذو علم واسع، وذكاء كبير، وجاء في مرحلة متأخرة من النحو العربي، فلا يبعد أن يكون كغيره من علماء عصره، له مؤلفاته وتصانيفه، وكان له ذلك، فقد ألّف في الفقه والنحو، وأحاط بالتفسير جملة، ونذكر منها:

– التعليق الوجيز على الكتاب العزيز (في الفقه).

---

[1] ابن عقيل، شرح الألفية،ج1، ص7

[2] صلاح الدين خليل بن ابيك الصفدي، الوافي بالوفيات، دار إحياء الثرات العربي، ج17،ط2000،1م، ص253، 254

[3] نفسه، ص252

[4] نفسه ص253

– التأسيس لمذهب ابن إدريس، وسمّاه "تسيير الإستعداد لرتبة الإجتهاد".

–الجامع النفيس في مذهب الإمام محمد بن إدريس (في الفقه).

– الذخيرة في تفسير القرآن، وصل فيه إلى سورة النساء.

– شرح التسهيل لابن مالك، ويسمى أيضا "المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد".

– الكتاب الجليل في شرح ألفية ابن مالك "طار صيته في الأفاق، وكان عليه المِعول في التدريس، مددًا عديدة في الأزهر، وغيره من معاهد العلم.

– المساعد شرح تسهيل الفوائد.

– مختصر الشرح الكبير.[1]

2-6/ وفاته:

توفي الشيخ وهو في طريق عودته من الحجّ، ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من ربيع الأول، سنة 776هـ، الموافق لـ24 من نوفمبر سنة 1367م، ودفن بالقرافة، قريبا من تربة الإمام الشافعي رضي الله عنهم، وجزاهم من كل خير.[2]

3/ التعريف بكتاب " شرح ابن عقيل: سنحاول أن نجري في هذا العنصر، دراسة تحليلية وصفية لمدونة بحثنا، شرح ابن عقيل ونحاول استدراك الأمور الآتية: سبب تأليفه، ترتيب مادته، مكانته، مع ذكر بعض شروحاته.

3-1/ سبب تأليفه: من خلال استطلاعنا على الكتاب "شرح ابن عقيل" خلصنا إلى أن السبب وراء تأليفه لهذا الكتاب، هو حسب رأينا، محاولة لوضع أساس جديد لفهم النحو العربي، وفق المنظومة الصحيحة، خصوصًا وأنه قد كثرت الشروحات والتعليقات حول ألفية

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص8

[2] خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم، ج1، ط15، 2002م، دت، ص386

ابن مالك، فكان لزامًا على ابن عقيل أن يسطر صفحات بحثه، وأن يبحث في أنحاء العربية، واضعا شرحا ميسرًا معلقًا ومختارًا وآخذًا بآراء العلماء.

3-2/ ترتيب مادته:

قد يبدو غريبا أن يكون شرح ابن عقيل على هذه الدرجة من التقدير، فهو لم يكلّف الكثير من جهد ابن عقيل، وتزول هذه الغرابة حين ندرك بأن مادة النحو كانت معروفة لديه، وماثلةٌ في أبعادها وصورها، وما عليه إلا وضع المنهج، وتوزيع مادته.

- لقد حصر ابن عقيل مادة النحو في عدة أبواب، حيث لحق كل باب بما يقابله في نظم الألفية، وبيّن لكل صنف منها تفصيلا، حتى رجّع كل شيء إلى نصابه، واعتمد ابن عقيل في شرحه على ذكر بيت أو بيتين من نظم الألفية وإرفاقه بشرح ميسر غالبا.
- أما الحديث عن أسلوب الكتاب فقد كان كما أراده صاحبه، امتاز بالإيجاز غير المخل والإطناب غير الممل، عالج فيه جزئيات النحو بعيدا عن نظرية العامل.
- أما عن الشواهد، وبخاصة مسألة الإحتجاج النحوي، الذي كان لابن عقيل موقف بارز اتجاهها، وذلك حين زاد الإستشهاد بالحديث النبوي الشريف، إلى جانب الإستشهاد بالقرآن الكريم، وكلام العرب"شعرا ونثرا"[1]، وهذا الأمر يذكرنا بالموقف الذي اتخذه النحاة القدامى اتجاه الحديث النبوي الشريف، حين رفضوا الإستشهاد به، بحجة أنه مرويٌ بالمعنى ويكون ابن عقيل بهذا قد طوى هذه الصفحة من دائرة النحو.

3-3/ مكانته:

لكتاب شرح ابن عقيل مكانة مرموقة في النحو العربي، حيث أنه عدّ من أفضل الكتب والشروحات التي ألّفت، وظهر ذلك جليًا في اهتمام كل الأجيال به، وصار معتمد في المعاهد والمدارس، وأصبح متداولا في المكتبات، وحتى في البيوت، حيث فاقت شهرته غيره

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص12

ولقي قبولا لم يلقه شرح قبله ولا بعده، مما يدل على ميزة له، لا تضاهيها ميزة، ومنهج لا يضاهيه آخر، وألهم هذا الشرح كثرة كاثرة من النحاة، فتناولوه وتوسعوا في ذلك، واهتموا بشواهده، نذكر منهم الخضري في حاشيته سميت باسمه.

وقد أثنى عدد من جمهور العلماء على هذا الكتاب، فاصطلح بعدة تسميات، وعرف بأنه كتاب جليل، جمع أصول هذا العلم، فصوله وفروعه وأوجز لفظه، وتيّسر على الطالب تحصيله.

ولكتاب "شرح ابن عقيل" مخطوطات كثيرة مبعثرة في مكتبات العالم الكبرى، وقد أحصى كارل بروكلمان العشرات منها، مبينا أماكنها، وأرقامها في هذه الأماكن.[1]

3-4/ طبعات كتاب "شرح ابن عقيل"

طُبع الكتاب مرات كثيرة، في "بيروت والقاهرة" وغيرهما من مراكز النشر، وكثرة هذه الطبعات، إن دلت على شيء، فإنما تدل على أهمية الكتاب، ورغبة القرّاء والمتعلمين والباحثين في اقتنائه، ونذكر من هذه الطبعات:[2]

- طبعات بولاق في القاهرة، سنة 1251هـ، وسنة 1252هـ، وسنة 1281هـ.
- طبعة المطبعة الكاستيلية في القاهرة، سنة 1290هـ.
- طبعة محمد المصطفى في القاهرة، سنة 1301هـ.
- طبعة المطبعة الخيرية في القاهرة، سنة 1306هـ.
- طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، بتحقيق الدكتور هادي حسن حمودي، الطبعة الثانية سنة 1993م.

[1] كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تح: رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة، ج5، ط3، دت، ص282

[2] نفسه، ص282

– طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، بتحقيق الدكتور محمود مصطفى حلاوي سنة1996م.

3-4/ الشروحات والحواشي على "شرح ابن عقيل"

لاقي شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك اهتمامًا كبيرًا من قبل العلماء، فأقبلوا عليه يدرسونه ويضعون حوله الحواشي والشروح، ومنها:[1]

– شرح للأبيات، لمحمد بن أحمد بن محمد غازي العثماني ،المكانسي (المتوفي سنة 919هـ/1513م) (خ).

– شرح للأبيات لمحمد بن محمد أحمد الشافعي. (خ)

– حاشية لأحمد بن أحمد السجاعي (ت1197هـ/1783م)، طبع في بولاق سنة 1270هـ، وفي القاهرة سنة 1298هـ، وطبع مع تقريرات لمحمد بن محمد الإنبا(ت1313هـ/1890م).

– حاشية لمحمد الخضري الدمياطي (ت1288هـ-1871م)، ألّفه (1250هـ/ 1834م) وطبع في بولاق سنة 1302هـ، وطبع في القاهرة عدة طبعات.

– حاشية لمحمد الدوادي، ألّفه سنة (1136هـ/1723م). (خ)

4/ مذهب ابن عقيل وجهوده النحوية:

من خلال استقراء ما كتب عن المدارس والمراحل التي مر بها النحو، نجد أن ذكر المدرستين البصرية والكوفية هما، المصب لجميع النحاة الأوائل، والمنبع لجميع اللاحقين[2] وكان ابن عقيل يستخدم ألفاظا مختلفة في إبداء آراءه، ولابد أن يكون لكل لفظ منها دلالة خاصة، ومن هذه الألفاظ ما يفهم منه أنه موافق على رأي صاحبه، ومنها ما يوحي بعدم

[1] كارل بروكلمان، عن تاريخ الأدب العربي، ج5، ص282، 283، وقد رمزنا بالحرف (خ) إلى المخطوط من هذه الكتب

[2] عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، ط1980،1، دت ،ص62

قبوله رأي من الآراء، فما يوافق ذلك فهو مذهبه، وما رفضه هو الجانب الآخر، وبيان ذلك:

أ/ الألفاظ التي تنّم عن رفضه لمذهب من المذاهب: استعمل ابن عقيل ألفاظا منها "وهو محجوج"، "وهو فاسد"، "وهذا لا يتعيّن"، "وهو غير سديد"، "وليس كذلك".

ب/ الألفاظ التي استعملها وتوحي بأنها مذهبه واختياره: فمنها "الصحيح" و"الراجح" و"أرجح" و"أولى"، و"أعدل هذه المذاهب"، و"الصواب"، و"الحق"، و"الأصح"، و"المختار" وقد ذكر ذلك في مواضع كثيرة، وأيد البصريين في سبعة مواضع، وذكر سيبويه تخصيصا في أحد عشر موضعًا، ومال إلى الكوفيين في مواضع أقل، وانضم إلى الجمهور في خمسة مواضع، وقال برأي الزمخشري في موضعين.[1]

- ما أيّد فيه البصريين:

– في باب (المعرب والمبني)، صحح مذهب البصريين القائل "إن الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال[2]

– وفي نفس الباب عن المعرب والمبني، فيما ذهبوا إليه من أن فعل الأمر مبني وليس معربا، قال ابن عقيل بأنه الرّاجح، حيث قال "والراجح أنه مبني"[3]

– في باب (كان وأخواتها)، صحح مذهب من قال بجواز تقديم خبر ليس على اسمها[4] وهذا هو رأي البصريين.

– ذكر أن الخلاف في باب (إنَّ وأخواتها في دخول لام الإبتداء على خبر "إنَّ") فإن كان الفعل مضارعا دخلت اللام عليه، ولا فرق بين المتصرف وغير المتصرف، هذا إذا لم تقترن

[1] السيوطي، بغية الوعاة، تح: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ط1، 2004م، ص152

[2] ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص37

[3] نفسه، ص38

[4] نفسه، ص273

به السين أو سوف، وقصده الجواز حيث يقول" فيجوز إذا كانت سوف على الصحيح وأمّا إذا كان السين فقليل "[1]

– أيّد البصريين في قولهم: "إنّ المصدر أصل والفعل والوصف مشتقان منه" وقال: "أنه الرّاجح والصحيح"[2]

- من المواضع التي قال فيها برأي سيبويه:

– في باب (المبتدأ والخبر) قال برأي سيبويه "في أن العامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ"، ووصف هذا المذهب بأنه أعدل المذاهب بقوله: "وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه".[3]

– في باب (إن وأخواتها) أخد بما ذهب إليه سيبويه، من أنّ "ما" غير الموصولة إذا اقترنت بإنَّ وأخواتها أبطلت عملها، إلا ليت فإن إعمالها مع "ما" جائز وقد أشار إلى ذلك المحقق محمد محي الدين بقوله " ذهب سيبويه إلى أنّ "ما" غير الموصولة إذا اقترنت بهذه أبطل عملها، إلاَّ "ليت" فإن إعمالها مع "ما" جائز.[4]

ذكر في فصل (لو) من أنّ "لو" الشرطية قد فسّرها النّحاة بتفاسير كثيرة، منها أنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره "وفسّرها سيبويه كما فعل النحاة، فوصف ذلك بأنه الأصح".[5]

- مع جمهور النحويين: وافق الجمهور ومال إلى ما ذهبوا إليه في مواضع منها:

– في باب (الموصول): أن "الألف" اسم موصول.[6]

---

[1] ابن عقيل شرح الألفية،ج1، ص369– 370

[2] نفسه، ص312، الهامش

[3] نفسه، ص120

[4] نفسه، ص374

[5] نفسه، ص47

[6] السيوطي، الهمع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ج9، دت، ص291

– في الباب نفسه: أن "ما" المصدرية حرفًا وليست اسمًا.[1]

– في باب (تعدي الفعل ولزومه): عدم جواز حذف حرف الجر، الذي يتعدى به الفعل اللازم، إن كان الجرور غير "أنَّ" و"أنْ" إلا سماعًا وإن كانتا جاز ذلك قياسا، وقال "هذا هو الصحيح"[2]

– وفي باب (المفعول معه): أن المفعول معه لا يجوز تقدمه على مصاحبه، وخالفهم في ذلك ابن جني.[3]

- ابن عقيل وتأييده للكوفيين:

أشار كثيرا إلى مذهب الكوفيين وخصّ منهم الكسائي والفرّاء وثعلب ومن ذلك:

– في اسمي الإشارة (ذا وتا) قال ابن عقيل: "وهذا التشديد يجوز في تثنية ذا وتا اسمي الإشارة فتقول: ذانِّ وتانِّ وكذلك مع الياء فتقول: "ذين" و"تين" وهو مذهب الكوفيين" والمقصود بالتشديد، أن يكون عوضًا عن الألف المحذوفة، كما تقدم في الذي والتي.[4]

– في باب الوقف حيث جوّز الكوفيون الوقف بالنقل فقال: ومذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل، سواء إذا كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزا أو غير مهموز[5]، ومذهب البصريين في هذا أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخر مهموزا ... ويمكن القول أن مذهب الكوفيين أولى لأنهم نقلوه عن العرب.

[1] نفسه ج1، ص281

[2] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص152

[3] نفسه، ص213

[4] نفسه، ج1، ص141

[5] نفسه، ج4، ص175

– وفي باب (الموصول حول الموصول الإسمي): نجد قوله "إن شئت شدّدت النون عوضا عن الياء المحذوفة في اللّذان واللّتان، فمن قوله إن شئت تأييد واضح لمذهب الكوفيين".

- وأما الموضعان اللّذان ذهب فيهما مذهب الزمخشري فهما:

– في باب (المعرب والمبني): مال إلى المذهب القائل "إنّ ما سميّ به جمع المؤنث السالم والملحق به (أذرعات) ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين" وقال: "هذا هو الصحيح وفيه مذهبان آخران "[1]

– في باب (الإضافة): ذكر أن ما يضاف إلى الجملة جوازا، يجوز فيه الإعراب والبناء ولكنه اختار ما أضيف إلى الجملة الفعلية إذا صدرت بما في البناء، وهذا كما ذكر الشارح مذهب الزمخشري مع مخالفته ابن مالك، حيث قال "وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي والمصنّف، لكنّ المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض البناء.[2]

- ابن عقيل وابن مالك:

وافق ابن عقيل ابن مالك في معظم ما ذهب إليه في ألفيته، وقد أورد له أراء أخرى من غير الألفية، كما أنه اعترض على ما ذهب إليه ابن مالك في مسائل عدة، وقد تراوح ذلك بين حقيقة ما نصّ عليه المصنف في نظمه للألفية، أي ظاهر نظمه.[3]

قال ابن عقيل في باب (المعرب والمبني): "وحاصل ما ذكره أنّ المثنى وما ألحق له يرفع بالألف وينصب ويجرّ بالياء"، وهذا هو المشهور، والصحيح أن الإعراب للمثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعًا والياء نصبًا وجرًّا، واستطرد قائلاً: "وما ذكره المصنف هوالمشهور في لغة العرب.

[1] ابن عقيل شرح الألفية، ج1، ص75

[2] نفسه، ج3، ص59

[3] الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1969م، ص360

ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقا رفعا ونصبًا وجرًّا، فيقول: جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما"[1]

– ذهب المصنّف في إعراب الأسماء الستة أنها معربة بالحروف، وهو المشهور وخالفه ذلك ابن عقيل حين قال: "والمشروع أنها مُعربة بالحروف"، وهذا هو الذي أشار إليه المصنّف، "والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والياء والألف"[2]

– في باب (المفعول فيه) يقول: فليس (البيت والدار والشام) في المثل منصوبة على الظرفية في قولنا: (دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشام)، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به، لأن الظرف هو ما تضمن معنى (في) باطّراد وهذه متضمنة معنى (في) لا باطّراد، "وهذا تقرير كلام المصنّف وفيه نظر، لأنه إذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به، لم تكن متضمنة معنى (في) لأن المفعول به غير متضمن معنى (في).[3]

– أما فيما يخص باب (الإستثناء): فقد أورد النّاظم مثالا: "ومررت بالقوم إلا حمارًا" فنصب "حمارًا" على الإستثناء حسب ما ورد في النص، وعلّق ابن عقيل بقوله: "والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة "إلا" واختار المصنف أنّ الناصب له (إلاَّ) وزعم أنه مذهب سيبويه.[4]

– في باب (الكلام وما يتألف منه) يقول ابن عقيل: وظاهر كلام المصنّف: أن التنوين كلّه من خواص الإسم، وليس كذلك بل الذي يختص به الإسم، إنما هو تنوين التمكين والتكبير والمقابلة والعوض، وأما تنوين الترنّم فيكون في الإسم والفعل والحرف[5]، فقد أخذ

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص58
[2] نفسه، ص44
[3] نفسه، ص192
[4] نفسه ج2، ص210
[5] نفسه،ج1، ص21

هنا بالظاهر كما أشار بقوله " وظاهر ..."، وخالف ابن مالك حسب ما فهم من ظاهر كلامه.

– وفي باب (النكرة والمعرفة في الضمير) يقول في شرحه لما قاله ابن مالك في المتن:

وَأَلِفٌ وَالوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ فِي غَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

"والألف والواو والنون ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب والمخاطب، ويدخل تحت قول المصنف: (وغيره) المخاطب والمتكلم وليس هذا بجيد، لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا بل إنما تكون للغائب والمخاطب."[1]

– وفي الباب نفسه حين قال ابن مالك:

وَقَدِّم الأَخَصَّ فِي اتِصَالٍ وَقَدِّ مِن مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ

قال ابن عقيل "وهذا الذي ذكره الناظم ليس على إطلاقه، بل إنّما يجوز تقديم غير الأخص في الإنفصال عند أمن اللبس."[2]

– في باب (أفعال المقاربة) في قول ابن مالك في الألفية:

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوشَكَا وَكَادَ لَا غَيرَ، وَزَادُوا مُوشِكَا

قال ابن عقيل "وقول المصنف زادوا موشكا معناه: أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من أوشك، وقد يشعر تخصيصه أوشك بالذّكر، أنه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر، وذكر ما يدل على ذلك وزاد، وقد ذكر المصنّف هذا في غير هذا الكتاب."[3]

[1] ابن عقيل ،شرح الألفية،ج1، ص94

[2] نفسه، ص106

[3] نفسه، ص339

- استدراكات ابن عقيل عن ابن مالك (الزيادات):

ذكرنا بعض مخالفات ابن عقيل لما نص عليه بن مالك في متن الألفية، وكذلك ما خالفه فيه من خلال ما فهمه من ظاهر كلام المؤلف، بمعارضته أو تقييد لإطلاقاته، نذكر الآن بعض ما وضعه زيادة عما جاء به ابن مالك في متن الألفية:

– في باب (المعرب والمبني): ذكر الشارح أربعة شروط لإعراب الأسماء الستة بالحروف، وهي كما ذكرها نقلا عن النحويين مع توضيحها وأمثلة عليها، وأكتفي بذكر الشروط:

- أن تكون مضافة.
- أن تضاف إلى غير ياء المتكلم.
- أن تكون مكبرة.
- أن تكون مفردة.

ثم قال "ولم يذكر المصنّف –رحمه الله تعالى– من هذه الأربعة سوى الشرطين الأوّلين ثم أشار إليهما بقوله (وشَرطُ ذا الإعرَابِ أن يُضَفنَ لاَ لليَا).

أي شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف، أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، فعلم من هذا أنه لابّد من إضافتها، وأنه لابدّ أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه، وذلك أنَّ الضمير في قوله: يضفن راجع إلى الأسماء التي سبق ذكرها، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة.[1]

– في باب (الموصول): حيث لم يذكر ابن مالك سوى الموصول الإسمي، وترك الموصول الحرفي، فقال ابن عقيل: "ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية وهي خمسةيعني أحرف" ثم ذكرها مع الشرح والتمثيل وهي في رأيه (أن، وأنَّ، وكي، وما، ولو)

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص54

ومثال (ما) الموصولة ذكر مثالا واحد، هو الحرفية، كقوله تعالى:"وأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى" (النجم/39).

– وفي باب (المبتدأ والخبر): بعد ذكر أبيات من الألفية، يقول ابن عقيل: "حاصل ما في هذه الأبيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع"، وذكرها بعد ذلك قال: "ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبًا، وقد عدّها في غير هذا الكتاب أربعة "وذكرها ابن عقيل[1]، وقد علّق على ذلك محقق الكتاب بقوله: بقي عليه موضعان آخران ممّا يجب فيه حذف المبتدأ وذكرهما، وقد ذكر ابن مالك المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا في غير الألفية[2]، وفي حالة حذف المبتدأ وجوبا، أشار ابن هشام في باب (المبتدأ والخبر) إلى ذلك فقال: "وأمّا حذفه وجوبا فإذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذمٍّ"[3] ولم يشر ابن هشام إلى غفلة ابن مالك عن هذا الموضوع.

– واستدرك على ابن مالك في باب (الإستثناء) حين قال: وأمّا (سوى) فالمشهور فيها كسر السين والقصر، ومن العرب من يفتح سينها ويمد، ومنهم من يختم سينها ويقصر ومنهم من يكسر سينها ويمّد، وهذه اللّغة لم يذكرها المصنّف، وقلّ من ذكرها، وممّن ذكرها الفاسي في شرحه للشاطبية.[4]

وقد أورد ابن عقيل في شرحه زيادات لم يشر إليها، فقال على سبيل المثال:

"قيل: وقد يحذف الجزآن، أعني المبتدأ والخبر، للدلالة عليهما"، وأتى بأمثلة من القرآن الكريم[5]، وقد أشار ابن الناظم إلى ذلك بقوله: "ومن ذلك حذف المبتدأ والخبر معًا"، وبيّن

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص255

[2] ابن عقيل، المساعد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ج1، ط1، 1980م، ص214

[3] ابن هشام، أوضح المسالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ج1، ط6، 1974م، ص217

[4] ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص227

[5] نفسه، ص246

ذلك بأمثلة ثم قال: "وجميع ما ذكر من الحذف سبيله في الكلام الجواز"[1]، وهذا دليل على أن ابن عقيل قد اطلع على شرح ابن الناظم للألفية، وأدرك ما فيه.

من خلال ما تقدم نجد أن ابن عقيل قد أيّد ابن مالك في أغلب ما ذهب إليه، من خلال شرحه لمتن الألفية، وإن خالفه في بعض المواضع، وهذا لأنّ ابن عقيل كان حريصا على إتباع الأصح من المذاهب، فقد كان كما ذكرنا يؤيد البصريين ويخالفهم، ويؤيد سيبويه ويخالفه، وكذلك حاله مع الكوفيين.

فابن عقيل متبع لطريقة المحققين فيما ذهب إليه، وإن أظهر ميله لسيبويه وإجلاله له فسيبويه يستحق هذا التقدير من كلّ مصنّف يدرس النحو، وإن انفرد ابن عقيل بآرائه فهي لها أساس يرتكز عليها تراثنا النحوي، فقد بناها على ثروة لغوية كبيرة، ومخزون نحوي واسع فهو مستوعب لما تقدمه من مذاهب، استيعابا ظاهرًا للعيان، فهو يورد آراء النحاة من خلال معارضاته لهم، أو موافقاته ومقارنة مذاهبهم، مع المفاضلة بينهم، ويأتي بما يدعم رأيه من خلال أقوال كبار علماء العربية، وهذا هو مذهب المحققين الذين يتحرون الصواب أينما وجد.

[1] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، منشورات ناصر، بيروت، دت، ص48

3- منهج ابن عقيل في شرحه للألفية:

إن الإحاطة بمنهج ابن عقيل النحوي، يستدعي منّا الحديث عما تضمنه متن الألفية من قواعد في النحو والصرف، سواء من حيث الظاهر أو المضمون، وكيفية تفاعل ابن عقيل مع هذا المتن من شرح وتوضيح، وما استعان به من شواهد قرآنية، وأحاديث شريفة وأشعار العرب ونثرهم ولغاتهم.

إن الموضوعات التي بحث فيها ابن عقيل هي وكما ذكر المحقق محمد محي الدين قد بلغت في كتابه خمسة وسبعين موضوعا، كما جاء في الألفية دون زيادة أو نقصان، بينها ستة سميت فصولا، منها فصل في زيادة همزة الوصل، وخمسة في الإبدال والإجتماع والنقل والحذف[1] ولكنه لم يُسَمِّ هذه الفصول، مع العلم أنَّه كان من الأجدر أن يطلق عليها أبوابا لإستقلالها وتفردها.

وقد قسمنا هذه الموضوعات في أربعة أجزاء، ضمَّ الجزء الأوَّل منها اثني عشر موضوعا تبدأ من (الكلام وما يتألف منه) وحتّى نهاية (إنَّ وأخواتها)، والجزء الثاني في خمسة عشر موضوعا تبدأ بـ (لا التي لنفي الجنس)، وتنتهي بـ (التمييز) وهما في الكتاب الأوَّل وأمَّا الجزء الثالث فيبدأ بـ (حروف الجر) وينتهي بـ (مالا ينصرف) ويتناول ثمانية وعشرين موضوعًا، والجزء الرابع يبدأ بـ (إعراب الفعل) وينتهي بـ (الإدغام في عشرين موضوعا) وينتهي بذلك الكتاب الثاني.[2]

شواهد ابن عقيل:

1- استشهاده بالقرآن الكريم: كان القرآن الكريم أصلا من أصول الإستشهاد عند ابن عقيل، وكان استشهاده في مواضيع النَّحو أكثر منه في مواضيع الصَّرف، وقد بلغ عدد

[1] ينظر ابن عقيل، شرح الألفية ج1-ج4

[2] ينظر نفسه ج2

مرات استشهاده بالقرآن الكريم بما فيها القراءات ،هو كما ذكره المحقق محي الدين حوالي مائتين وأربعة وستين شاهداً.

أ/ استشهاده بالقرآن الكريم في موضوعات النَّحو:

في باب (المعرب والمبني): في الأمثلة الخمسة وهي (الأفعال الخمسة) أخذ يشرح إعرابها قائلا: ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها[1] ثم ذكر أمثلة على ذلك للتوضيح واستشهد لها في حالتي النَّصب والجزم من القرآن الكريم، فقد قال: ومنه قوله تعالى "فَإن لم تَفعَلُوا ولَن تَفعَلُوا فَاتَّقُوا النَّار التي وَقُودُهَا النَّاسُ والحِجَارَة أُعِدَّت لِلكَافِرِين" (البقرة/24) (فتفعلوا) الأولى مجزومة بـ لم، وعلامة جزمها حذف النون، والثانية منصوبة بـ لن، وعلامة نصبها حذف النون لأنَّها من الأفعال الخمسة.

في باب (المفعول له): قال وأمّا المضاف، فيجوز فيه الأمران النصب والجر على سواء[2] ، ثم استشهد بالقرآن الكريم في جواز النَّصب فقال: وما جاء منصوبا فمنه قوله تعالى "يَجعَلُونَ أَصَابِعَهُم فِي ءَاذَانِهِمْ مِنَ الصَوَاعِقِ حَذَر المَوْت"،البقرة/19/ (فحذر): مفعول له منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، ولم يذكر ابن عقيل شاهدا على جواز الجر، مع أن أمثلة المفعول له المجرور كثيرة في القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى " لَمَّا يَهبِطُ مِنْ خَشيَةِ الله " (البقرة/ 74/) أي خشيةً أو خشيةً لله.

ونذكر مثالاً آخر على استشهاد ابن عقيل في مواضيع النّحو، وهو في باب (عوامل الجزم) حيث نجد أن ابن عقيل قسّم الأدوات الجازمة إلى قسمين: قسم يجزم فعلا واحدًا وقسم يجزم فعلين، وبين ذلك بتوضيح من القرآن الكريم فقال على سبيل المثال: الثاني ما يجزم فعلين وهو"إنَّ" نحو "وإِنْ تُبدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَو تُخفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ الله"(/ البقرة/284) و"مهما" نحو قوله تعالى "وقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لتَسحَرَنَا بِها فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤمِنِيْن

[1] ينظر ابن عقيل ، شرح الألفية، ج1، ص79-80

[2] نفسه، ج2، ص190

(الأعراف /132/) و"أيٌّ" نحو "أَيًّا مَا تَدعُوا فَلَهُ الأَسمَاءُ الحُسْنَى" (الإسراء/110) فـ"إن" حذفت نون الفعل المضارع الذي أصله (تبدون) و"مهما" حذفت ياء تأتي –أي حرف العلة– بسبب الجزم، وأيّ حذفت نون (تدعون) فأصلها تدعونه، فأي هنا شرطية.

ب/ وأما استشهاده بالقرآن الكريم في علم الصرف وموضوعاته فمن أمثلة ذلك:

– في باب (أبنية المصادر): قال عن الفعل إذا كان على وزن فعّل الصحيح: إن كان صحيحا فمصدره على (تفعيل) نحو: "قدَّس: تقديسًا"، ومنه قوله تعالى "وكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا" (النساء/164) ويأتي أيضا على وزن (فِعَّال)، كقوله تعالى "وكَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا كِذَّابًا" النبأ/28) ويأتي على (فِعَال) بتخفيف العين، وقد قرئ "وكَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا كِذَابًا" بتخفيف الذال[1]

– في باب (الإدغام) في حال ابتداء الفعل المضارع بتاءين، وجواز حذف إحداهما وإبقاء الأخرى قال: وهو كثير جدا ومنه قوله تعالى "تَنَزَّلُ المَلاَئِكَةُ والرُّوحُ فِيهَا" (القدر/04)وكأنَّه أراد أن الأصل فيها (تتنزل) فحذفت إحدى التاءين.

– في باب (أفعل التفضيل) ذكر أنّ (أفعل) إذا أضيف إلى معرفةٍ وقصد به التفضيل يجوز فيه الوجهان: أولهما استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله، وثانيهما استعماله كالمقرون بالألف واللّام فتجب مطابقته لما قبله[2]، وأن كلا الإستعمالين وارد في القرآن، فاستشهد لهما على الترتيب، بقوله تعالى "ولَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ "(البقرة/96) واستشهد للثاني بقوله تعالى "وكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِيْ كُلِّ قَرِيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا" (الأنعام/123) وبعد ذكر هذا استشهد ابن عقيل للإثنين معاً بقوله صلى الله عليه وسلم "ألا أخبركم بأحبِّكم إليَّ وأقربكم مني منازلَ يوم القيامة أحَاسنِكم أخلاقًا، المُوطِّئُون أكنافًا الذينَ يألفونَ ويُؤلَفُون"[3] وهو الموضع الوحيد الذي استشهد فيه بالقرآن الكريم وأردف في ذلك بحديث.

---

[1] ابن عقيل، شرح الألفية،ج3، ص128

[2] نفسه، ج3، ص181

[3] النووي أبو زكرياء، رياض الصالحين، تح:عبد الله أحمد، دار العلم بيروت، دت، ص228

ج/ استشهاد ابن عقيل بالقراءات:

فقد استشهد بها الكوفيون وابن مالك وحتى الشاذّة منها، وتبعهم ابن عقيل في ذلك وسار على النمط نفسه، واحتجّ بالقراءات في علمي النّحو والصّرف، وهذا يدل على أنَّ القراءات عنده أصل من أصول الإستشهاد بعد القرآن الكريم ومن أمثله ما ذكرناه:

*بيَّن في باب (النائب عن الفاعل)[1]: أنَّ مذهب البصريين إلَّا الأخفش أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسّم فاعله: مفعول به، مصدر، وظرف، وجار ومجرور تعيّن إقامة المفعول به مقام الفاعل "وأنّ مذهب الكوفيين أنَّه يجوز إقامة غيره وهو موجود تقدم أو تأخر" ثم جاء بشاهد من القراءات قائلاً: واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر[2] "لِيُجزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُوْن" (الجاثية/ 34).

حيث بنيت (يجزي) للمجهول،ونائب فاعله (بما كانوا) مع وجود المفعول به وهو (قوما) *ومن احتجاجه كذلك بإحدى القراءات السبع، وهو كما ذكرنا سابقًا في باب (أبنية المصادر) وحتى لا نعيد تكرار الكلام نفسه، نجده ذكر مثالاً، ومن ذلك أن الفعل إذا كان صحيحًا فمن مصدره أن يأتي على وزن (فِعَال) بتخفيف العين نحو "وكَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا كِذَابًا" بتخفيف الذال[3] وذلك على قراءة الكسائي.

*أمّا احتجاجه بإحدى القراءات الشاذَّة، فيظهر في باب (عطف النَّسق) حيث قال: قد تحذف الهمزة يعني همزة التسوية والهمزة المغنية عن أيٌّ عند أمن اللَّبس وتكون (أم متصلة) كما كانت والهمزة موجودة، ومنه قراءة ابن محيصن[4] "ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرهُمْ لاَ يُؤْمِنُوْن" وذلك بإسقاط الهمزة من (أأنذرتهم).

---

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص121

[2] هو يزيد بن القعقاع، أبو جعفر المخزومي ،المدني، أحد القرّاء العشرة، تابعي مشهور (ت 130هـ)، ينظر ابن الجزري غاية النهاية ج2، ج38

[3] ابن عقيل، شرح الألفية، ج3، ص128

[4] محمد بن عبد الرحمن بن محيصن، مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير، وأعلم قراءها بالعربية (ت 123هـ)

2- الإستشهاد بالحديث الشريف:

رغم أن الإستشهاد بالحديث الشريف عند ابن عقيل أقل من استشهاده بالقرآن الكريم وكلام العرب وأشعارهم،إلا أننا نذكره بعد القرآن الكريم،لأنَّه المصدر الثاني للدّين واللّغة، وكان هذا هو دين ابن مالك في كتبه وإن سبقه آخرون.

ومن هنا كان الحديث الشريف مصدرًا لتقعيد القواعد ،رغم معارضته بعض النحويين كابن الضائع [1] وأبا حيّان الأندلسي والسيوطي، محتجين على ذلك بجواز نقل الحديث بالمعنى أو لكثرة وقوع اللّحن فيما روي من الحديث، وأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب.

أمَّا ما استشهد به ابن عقيل من أحاديث، فقد بلغ ثلاثة وعشرين حديثا، واقتصر ذلك على النَّحو دون الصرف ومن ذلك:

*في باب (الإضافة)[2] احتجَّ به لجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشبه الظرف قائلا: ومثال الفصل بشبه الظرف –قوله صلَّى الله عليه وسلَّم في حديث أبي الدرداء "هل أنتم تاركُوا لي صاحبي".[3]

*وفي باب (الحال) حين أجاز ابن مالك مجيء الحال من النكرة بلا مسوّغ ،وأنَّه قليل فأتى ابن عقيل بشاهد من الحديث قائلا: وفي الحديث "صلَّى الله عليه وسلَّم (صلَّى الله عليه وسلَّم قاعدًا وصلَّى وراءه رجالًا قيامًا)[4]

*في باب (جواز الفعل المضارع): في حالة من حالات الشرط والجزاء ،إذا كانا فعلين الأول مضارع والثاني ماضٍ[5] فقال: ومن قوله صلَّى الله عليه وسلَّم "من يقم ليلة القدر غفر

---

[1] ينظر السيوطي، بغية الوعاة، مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 2004، ج2، ص217

[2] ابن عقيل، شرح الألفية، ج3، ص83

[3] ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، تح: عبد العزيز بن باز، دار الفكر بيروت، ج7، ص8

[4] نفسه، ج2، ص173

[5] ابن عقيل، شرح الألفية، ج4، ص33-34

له ما تقدم من ذنبه"[1]، وقد وصف ابن عقيل هذه الحالة قائلًا: والرَّابع أن يكون الأوَّل ماضيا وهو قليل ... بينما ذكر ابن هشام أنَّ النَّاظم ردَّ على من خصَّ هذا النوع بالضرورة بعد أن قال "وهو قليل" وجاء بالحديث نفسه، ثم قال ومنه (إِنْ نَشَأْ نُنَزِّل عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِيْن) (الشعراء/04) لأن تابع الجواب جواب، يقصد أنّ فظلَّت عطف على ننزّل فهي تابع لها، فكأنَّما أراد بذلك إمكانية أن تحلّ محلّها، بينما ذهب في مغني اللَّبيب إلى أنّ وقوع الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا خاص بالضرورة، وعلّق المحقق قائلا: وهذا هو مذهب الجمهور، وتابع هنا ابن مالك والفرَّاء أنه جائز في سعة الكلام وهو الحقّ " واستشهد المحقق بشاهد ابن عقيل الشعري، وغيره ثم قال: وغير ذلك من الشواهد كثير وليس بعد ذلك ما يصحّ معه الإنكار.[2]

ولم يكتف ابن عقيل بذكر بعض أحاديث النبي صلَّى الله عليه وسلم، بل استشهد بأقوال بعض الصحابة رضوان الله عليهم ومثاله:

*في باب (النكرة والمعرفة) حين قال "إن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخصّ من الآخر، وإن كانا متصلين وجب تقديم الأخصّ منهما"، ثم أردف وذكر خلاف ذلك ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه: "أُرَاهُمُني البَاطِلُ شيطانًا" وقال ابن الأثير: وفيه شذوذان الوصل وترك الواو لأن حقّه أُرَاهِموني كرأيتموها"[3]

*وقد استشهد ابن عقيل بالحديث منفردا غير متبوع بنص قرآني أو قول شعري في عدة مواضع، ومن هنا يظهر لنا أنّ الحديث عنده أصل من أصول الإستشهاد، وفي بقية المواضع كان الحديث مع غيره من النصوص مؤيدًا أو داعمًا لرأي أو مذهب من المذاهب.

[1] ينظر العسقلاني، فتح الباري، ج1، ص91

[2] ينظر ابن هشام، أوضح المسالك ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط6 1974، ج4، ص206

[3] ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، تح: محمود الطناجي وطاهر أحمد الزاوي، دت، ج1، ص177

3/استشهاده بالشعر:

لقد كان الشعر أصلا من أصول الإستشهاد عند ابن عقيل، وهذا ما أوقفنا عند تصفحنا للكتاب، فقد أورد ابن عقيل خلال شرحه ثلاثمائة وتسعة وخمسين شاهدًا من الشعر وهو كما ذكره محقق الكتاب، ويلاحظ أن كثيرا منها لم تنسب إلى قائل، وقد أرجع ستة منها إلى قائليها ممّا تركنا في حيرة، فلو كان ترك النسبة إلى أي شاعر لقلنا إنّ هذا نهج له، والغريب أن هؤلاء الستّة كما ذكر المحقق لم تكن ممّا تجمعهم ميزة معينة، ولا نستطيع أن نقول أن ابن عقيل يجهل كل أصحاب شواهده، والذين ذكرهم واستشهد لهم:

امرؤ القيس، استشهد له في (باب المبتدأ والخبر).[1]

أبو العلاء المعرّي (في الباب نفسه).

أم عقيل بن أبي طالب في (باب كان وأخواتها).[2]

النابغة الجعدي (في باب ما ولات وإنّ المشبهات بـ ليس).[3]

قطري بن الفجاءة في (باب الحال).[4]

ذو الرّمة في (باب أفعل التفضيل).[5]

وهذا ممَّا عيب على ابن عقيل فهؤلاء لا تجمعهم آصِرةٌ بارزة غير الشعر، فامرؤ القيس جاهلي، وأبو العلاء المعرّي لا يحتج بشعره، وإنما للإستئناس والتمثيل فقط، وأمّ عقيل والنابغة الجعدي صحابيان، وقطري وذو الرّمة، بعد ذلك زمن بني أميّة، وقد استشهد لآخرين لا يحتج بشعرهم ولم يذكرهم، وكان في ذكره لتقديم الأشعار يستخدم ألفاظا متقاربة المعنى

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص222

[2] نفسه، ص292

[3] نفسه، ص313

[4] نفسه، ج2، ص262

[5] نفسه، ج3، ص385

ولم يستخدم صيغة واحدة وهي (كقوله) ومنه (قوله)، و(قول الشاعر)، (وعليه قوله) و(قال الشاعر) (وكذلك قوله)، (وأنشد سيبويه) لأنّه كان يحتج به في مواضيع عدة، حتى في الشعر وقد تكررت شواهده في كثير من كتب شرّاح الألفية.

ويتضح لنا أن نسبة الشواهد إلى قائليها، لم تكن من الأولويات التي تتبعها النحاة على اختلاف مذاهبهم وأماكنهم وأزمانهم، وكما كانت أحكامه متنوعة مع القرآن والقراءات والأمثلة العادية فكذلك في الشعر، فمنها: الشاذّ والإضطرار وغير المطّرد والواجب والجائز ومن الأمثلة نذكر ما استشهد به ابن عقيل في شرحه:

فعلى (الشذوذ) استشهد بشاهدين لم يعرف قائلاهما، وهذا في باب النكرة والمعرفة.[1]

واستشهد على الاضطرار في (باب المعرّف بأل التعريف).[2]

وعلى الواجب وذلك في باب (إعراب الفعل، ونواصب الفعل المضارع).[3]

كما نجده أنّه استخدم بعض الشواهد الشعرية للشهادة مع مذهب ضد آخر، ولتخطئة مذهب من المذاهب وكان ذلك في باب (كان وأخواتها).[4]

ممّا تقدم يظهر لنا أن اعتماد ابن عقيل على الشعر سواء علم قائله أو جهل لا فرق في ذلك، فهو يستعمله في أشكال مختلفة من الرفض والتأييد، رغم أن كثير من النّحاة رفضوا الشواهد مجهولة القائل وسببه " مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعًا أو لمولّد أو لمن لا يوثق بكلامه"[5] وهذا هو حال البصريين أو من يرى رأيهم، ويجدر بنا أن نذكر مثالاً أو مثالين على شواهد ابن عقيل الشعرية ومن ذلك قوله:

---

[1] ابن عقيل، الشرح ، ج1، ص89-90

[2] نفسه، ص180-181

[3] نفسه، ج4، ص8-9

[4] نفسه، ج1، ص274

[5] السيوطي، الإقتراح ، تح: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة ،القاهرة، ط1 1976م، ص27

"وقَاتِمِ الأعْمَاقِ خاوي المُختَرقْن": فقد استشهد به في باب (الكلام وما يتألف منه) لبيان جواز دخول التنوين مع وجود (أل) في الإسم، ثم في باب حروف الجر.

واستشهد في موضع آخر بقول الشاعر:

ومِن قَبلُ نَادَى كُلُّ مَولًى قَرَابَةً فَمَا عَطَفتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ

حيث جاء به في باب الإضافة ،لإعراب (قبل) من غير تنوين، وهذا للدلالة على جواز حذف المضاف إليه، وتقدير ذلك (ومن قبل ذلك)[1]

4- استشهاده بكلام العرب المنثور:

أ/ ومن كلام العرب الذي استشهد به، ما جاء مثلا وهو في الشرح:

في باب (المبتدأ والخبر): (إن ذَهَب عِيرُ فَعيرُ فِي الرِّبَاطِ)[2] ،وذلك لبيان جواز الإبتداء بالنكرة بشرط الإفادة، وذلك لوقعوها بعد فاء الجزاء.[3]

والإستشهاد به في قوله (فعير) حيث وقع المبتدأ النكرة بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط "يضرب مثلا للشيء يقدر على العوض منه فيستخف بفقده".

وفي باب (النداء) حول الإختلاف على حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس وأجازه المصنف والشارح، حيث استشهد للحذف مع اسم الجنس قائلا: وممّا ورد مع اسم الجنس قولهم "(وأصْبِح لَيلُ)[4] أي يا ليلُ، وكذلك و (أطرق كرَا)[5] أي أصلها: يا كَرَا".

ب/ كما نجده استشهد ببعض الأقوال من عصر الإحتجاج:

---

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج3، ص80

[2] الزمخشري، المستقصي في أمثال العرب ، تح: محمد عبد الرحمن خان، حيدر أباد الهند، ط1 1962م، ج1، ص372

[3] ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص225

[4] الزمخشري، المستقصي في أمثال العرب ، ج1، ص200

[5] نفسه، ج ص221

ومن ذلك ما ورد في باب (التعجب) واستشهاده بقول عمرو بن معدي كرب " لله درُّ بني سَليمٍ ما أحسن في الهَيجَاءِ لقاءَها، وأكرَم في اللَّزَبَاتِ عطَاءَها، وأثبَت فِي المَكرَمات بَقاءَها"[1]

وقد استشهد بهذا الجواز الفصل بين فعل التعجّب ومعموله بشبه الجملة (الجار والمجرور) على القول المشهور.

وفي باب (كنايات العدد): استشهد لإسمية (كم) قائلا: كم اسم، والدليل على ذلك هو دخول حرف الجرّ عليها ،ومنه قولهم "على كم جدع سقفت بيتك"[2] وقد ورد هذا في النَّحو والصَّرف على السواء، واعتمد هذه الأقوال كاعتماده على الشواهد الأخرى.

*طريقة أو أسلوب ابن عقيل في عرض المادة العلمية:

تكلمنا على بعض جهود ابن عقيل النحوية كما ذكرنا منهجه في شرحه للألفية والآن سنعرج ونتعرف على أسلوب ابن عقيل في عرضه للمادة العلمية، مراعين في ذلك الإيجاز والإقتصار وبعيدين عن التفاصيل التي لا تخدمنا في بحثنا.

– نجد أنّ ابن عقيل كان يقدم البيت أو البيتين أو الثلاثة، ويتبع ذلك بالشرح، فيوضح أحيانا كلمات البيت ملتزما في ذلك الترتيب حسب الأبيات، مشيرًا إلى الأصول وأهم المذاهب شارحًا مواضع الشواهد منها، ولم يشغل نفسه، بالإختلافات الكثيرة والإستطراد الممل، وكانت لغته متناولة سهلة، لا وحشيَّ فيها ولا غريب، حتى أننا نحّس بقربنا منها.

– وكان يبدأ بذكر مقدمة مشيرًا فيها إلى ما سلف إذا كان متصلا بما يلحق ،أو بخلاصة لما تقدم ليصل بها ما سيشرحه، وهذا يدل على اهتمامه بربط المسائل والموضوعات،حاله

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج3، ص157

[2] نفسه، ج4، ص82

في ذلك حال المعلِّم الذي يحاول جدب طلبة العلم إليه، وعدم قطعهم عمّا سلف، ومن طرق عرضه:

الأولى: سرد القاعدة المتقدمة (السابقة) والمتصلة بالموضوع اللاحق ،ثم يبدأ شرحه الجديد ونذكر مثالا على ذلك:

في باب (نواصب الفعل المضارع) بعد البيت:

والأَمرُ إِن كَانَ بِغَيرِ افْعَل فَلاَ تَنصِبْ جَوَابَهُ، وجَزْمَهُ اقبَلَا

قال "وقد سبق أنه إذا كان الأمر مدلولا عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر لم يجز نصبه بعد الفاء وصرّح بذلك هنا فقال: متى كان الأمر بغير صيغة افعل[1] وكانت هذه القاعدة قد ذكرت عند شرحه لما سبق البيت المشروح.[2]

الثانية: سرد الخلاصة المتصلة بالموضوع القائم ،ومثاله باب (المبتدأ والخبر) بعد ذكر الأبيات الثلاثة، قال ينقسم الخبر إلى ثلاثة أقسام، قسم يجوز فيه التقديم والتأخير، وقد سبق ذكره، وقسم يجوز فيه تأخير الخبر، وقسم يجب فيه تقديم الخبر[3] فعندما قال (سبق ذكره) فهو يلخص ما تقدم، ثم من خلال ذلك يريد الإستمرار في إكمال موضوعه.

الثالثة: سرد الموضوع الأصيل المتصل بما سيشرحه، ومثاله في باب (المبتدأ والخبر) "تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة"[4] بعد ذكر بيت الألفية، وقد كان ذكر ذلك وشرحه شرحا مفصلا.[5]

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج4، ص19، وينظر ج1، ص184 / ج4، ص117

[2] نفسه، ج4، ص14

[3] نفسه، ج1، ص232، وينظر ج2، ص18-19-163-381

[4] نفسه، ج1، ص202-205

[5] نفسه، ص202-205

– وقد استخدم ابن عقيل في أسلوب عرضه عدة أساليب بلاغية، وذلك للتسهيل والتوضيح منها: *المقابلة أو (مقابلة النقيض بضده)، وظهر ذلك في عدة أبواب منها: (باب المعرب والمبني) عندما بيّن قول الناظم:

ومُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَد سَلِمَا مِن شِبهِ الحَرفِ كَأَرضٍ وسَمَا

فقال "يريد أنَّ المعرب خلاف المبني" فهما على طرفي نقيض"

*المخالفة: وظهرت في مواضيع عديدة ونذكر واحدا منها:

في باب (كان وأخواتها) أتى ببيت الألفية:

كَذَلك سَبْقُ خَبَرْ مَا النَّافِيَة فَجِيءَ بِهَا مَتلُوَّةً لا تَالِيهْ

فقال " ومفهوم كلامه أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده ،إذا كان النفي بما نحو: "ما قائمًا زال زيدُ"، و"ما قائمًا كان زيدٌ"، ومنعه بعضهم"[1] فهنا جاء بما فهمه من بيت الألفية ومثَّل له وجاء بالمخالفة دون أن يذكر أسباب المخالفة وحتى المانعين.

– أمَّا عن دقته في شرحه وإنصافه، فقد كان إذا زاد شيئا عمّا جاء به المصنّف، يبيّن ذلك صراحةً ومثاله يظهر في باب (ما، ولا، ولات، وإنّ المشتبهات بـ ليس) ،عند الحديث عن (لا) وشروط عملها عند الحجازيين وذكر هذه الشروط الثلاثة،ثمّ بيّن أنّ المصنّف لم يأت إلاّ بالشرط الأول فقال "ولم يتعرّض المصنّف لهذين الشرطين[2] أي الثاني والثالث، ومن هنا يبيّن لنا ما ذكره المصنّف وما زاده وهذا من الأمانة العلمية وزيادة الوضوح.

– ومن جهة أخرى فقد كان ابن عقيل دقيقا في نقل آراء العلماء من نحويين ولغويين، فهو يتابع أقوالهم في جميع ما ذهبوا إليه حول موضوع معيّن، وخلاصة ما تقدم حول منهج ابن عقيل في شرحه للألفية فهو يتميز بما يلي:

[1] ابن عقيل ، شرح الألفية، ج1، ص276 وينظر ج1، ص39–125–308

[2] نفسه ،ج1، ص316 ،وينظر ج1، ص54–303

1/ التوسط في الشرح بين الإيجاز والإطناب، ولذلك قال ابن عماد الحنبلي "إنّ ابن عقيل شرح الألفية شرحًا متوسطًا حسناً.[1]

2/ حسن عرض المسائل النحوية واختصارها وعرضها، فغاية ابن عقيل من شرحه غاية تعليمية، تهدف إلى تقريب قواعد النحو العربي من أفهام المتعلمين، وشرحها شرحًا موجزًا مبسّطاً.

3/ كما نجده اعتنى بمسائل النحو شرحًا وتفصيلاً أكثر من اعتناءه بمسائل الصرف فاختصر في النّصف الثاني جدا[2] ولعلَّ هذا يعود إلى أمرين:

أولهما اشتغال ابن عقيل بالنحو أكثر من انشغاله بالصرف، وثانيهما أن مسائل النحو وشواهده أغنى من مسائل الصرف وشواهده.

4/ الإستشهاد بالحديث النبوي الشريف خلافا لشيخه أبي حيّان، إلا أنه لم يكثر من الإستشهاد به[3] كما اعتمد في شرحه على الإستشهاد بالأبيات الشعرية، واحتجّ بأشعار شعراء القرن الثاني الذي عُرِف بعصر الإحتجاج.

5/ مجاراة المذهب البصري عمومًا، وقد ظهر ذلك عن طريق اعتماده على آراء سيبويه وغيره من نحاة البصرة، كما أنه وصف المذهب البصري في أماكن عديدة بأنه الصحيح، أو أعدل المذاهب.

6/ بالإضافة إلى مجاراة البصريين في مسائل خلافية دون تسميتهم، ومع هذا الإتجاه لم يلتزم ابن عقيل بالمذهب البصري في كل أحكامه، فقد خالفه في عدة مسائل نذكر منها: مسألة نقل حركة الحرف الأخير إلى الحرف الذي قبله مهما كانت تلك الحركة.[4]

---

[1] ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب،تح:عبد الحي بن احمد العكري، دار الكتب العلمية،ج6،ط1424،1،ص215

[2] نفسه، ص216

[3] ابن عقيل ،شرح الألفية، ج1، ص13

[4] نفسه، ص185

ويمكننا القول أن ابن عقيل بدا لنا من خلال هذا المنهج الذي انتهجه عالما أحاط إحاطةً شاملةً بمسائل النحو، ومذاهب النحاة فيها، ثم عرض لهذه المسائل عرض الخبير ذي القدرة الكبيرة على جودة العرض والترتيب والاستنتاج، كلّ ذلك دفع أستاذه أبا حيّان إلى القول " ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل."[1]

[1] ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج2، ص214

الفصل الثاني

التوابع في شرح ابن عقيل

دراسة نحوية

الفصل الثاني: التوابع في شرح ابن عقيل

التوابع في اللّغة العربية أربعة: وهي النّعت والتوكيد والعطف والبدل، وسميت بالتوابع لأنها تعرب توابعاً لما سبقها في الإعراب، إن كان مرفوعًا رفعت، وإن كان منصوبًا نصبت وإن كان مجرورًا جُرّت .

يقول ابن مالك في ألفيته:

يُتبَع فِي الإعرَابِ الأسمَاءُ الأوَّل نَعتٌ وتَوكيدٌ وعَطفٌ وبَدل[1]

لذلك فنحن سنتعرض لها بالدرس والتحليل واحدً تلوا الآخر، تبعًا لما قرره الناظم وسار على نهجه الشارح ابن عقيل.

1/ النّعت:

النّعت في اللّغة الوصف، فنعتّه بمعنى وصفته، أمَّا في الإصطلاح:

النَّعتُ تَابِعٌ مُتمٌ مَا سَبق بِوَسْمِه أو وَسمِ مَا بِهِ اعْتَلَق

عرّف النّعت بأنه التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته، نحو مررت برجلٍ كريم أو من صفات ما تعلق به، وهو سببية نحو(مرَرت برجلٍ كريمٍ أَبُوه)، فقوله التابع يشمل التوابع كلها ...إلخ مُخرجٌ لما عدا النعت من التوابع.[2]

والذي نستخلصه من نص ابن عقيل هذا، أن النّعت نوعان:

- نعت حقيقي: وهو الذي يكون وصفا للمتبوع كما في المثال السابق، مررت برجل كريم "فكريم" تعرب صفة لرجل، مجرورة تبعا لموصوفها وهو (رجل).
- نعت سببي: وهو المقصود بقول الناظم: "أو وسم ما به اعتلق" لأنّ الوسم هو العلامة، والصفة وسمٌ للمسمى أي علامة له وصفة.

ولْيُعطَ فِي التَعرِيفِ والتَنكِيرِ ما لِما تَلا، كَـ أُمرُرْ بِقومٍ كُرَما

[1] ابن مالك الأندلسي، متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار بن حزم، بيروت لبنان، ط1 2002، ص94

[2] بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين، المكتبة العصرية بيروت، ط1، 1986، ج2 ص141

النّعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه، وتعريفه وتنكيره، نحو: "مررت بقوم كرماء" "ومررت بزيد الكريم"، فلا تنعت المعرفة بالنكرة، فلا تقول(مررتُ بزيدٍ كريمٍ)، ولا تنعت النكرة بالمعرفة، فلا تقول: (مررتُ برجلٍ الكَريمِ).[1] فكلمة (كرماء) تعرب نعتا لقوم، وقد تبعتها في الإعراب بأنّها مجرورة كما أن الموصوف (قوم) مجرور، و(كرماء) نكرة، كما أن الصفة نكرة ومثله المثال الثاني فالكريم نعت لزيد، وقد تتبعه في الإعراب وفي التعريف، فزيد معرّف بالعلمية، والكريم معرف بالألف واللّام.

ولا يجوز العدول عن هذه القاعدة، يعني أن نصف المعرفة بالنكرة أو العكس، وإنما يسوغ ذلك من وجه آخر على اعتبار الوصف حالا.

فنقول: (أُمرُر بالقَوم كرَماءَ) صحَّ على أنها حال يعني حال كونهم كرماء.

والقاعدة النحوية في هذا الباب مشهورة: وهي (الحال لا يأتي إلى من معرفة ولا يكون إلا نكرة، والصفة تكون دائما تابعةً للمنعوت كما رأينا).

وهو لَدَى التَّوحِيدِ والتَذكِيرِ أَوْ سِواهُمَا كَالفِعْل فَاقْفُ مَا قَفَوْا

أما مطابقته للمنعوت في التوحيد وغيره وهي التثنية والجمع، والتذكير، وغيره وهو التأنيث فحكمه فيها حكم الفعل.

فإن رفع ضميرًا مستترًا طابق المنعوت مطلقا نحو: (زَيْدٌ رَجُلٌ حَسَنٌ)، (والزيدان رجلان حَسَنَانِ)، (والزيدون حَسَنُونَ)[2]

فنلاحظ في هذه الأمثلة أن الضمير طابق المنعوت مطلقا، ففي المثال الأول" حسنٌ صفة قد رَفَع ضميرا مستترا مفردا تقديره هو، كما أن المنعوت مفرد، وكذلك بقية الأمثلة فالضمير الثاني مثنى، والمنعوت مثنى، والثالث ضمير جمع، كما أن المنعوت جمعُ.

هذا من جهة الإفراد والتذكير أما من جهة التذكير والتأنيث، فالضمير أيضا مطابق تماما للمنعوت، الضمائر كلّها مذكرة هو، هما، هم، كما أن المنعوت كذلك رجل، رجلان، رجال.

وقد مثّل لحالة التأنيث بقوله (وهندٌ امرَأَةٌ حَسَنةٌ، والهِندَانِ امرأتانِ حسَنتانِ، والهندَاتُ نساءٌ حسناتٌ)، فيطابق في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع كما يطابق الفعل، لو جئت

[1] ابن عقيل، شرح الألفية ، ج2، ص192

[2] نفسه ، ص193

مكان النعت بفعل فقلت: رجلٌ حَسُنَ، ورجُلاَن حَسُنَا، ورجالٌ حَسُنُوا، وامرأة حَسُنَتْ، وامرأتان حَسُنَتَا، ونساء حَسُنَّ)[1]

يعني أن الفعل يحلّ محلّها، ويعرب جملة فعلية تكون صفة للموصوف، لأن القاعدة "أن الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات"

فنأخذ على سبيل المثال(هند امرأة حسنَةٌ)، "حسنت" صفة لامرأة.

وهي يصح مكانها الفعل فتقول: (هند امرأة حَسُنَتْ)، وتكون (حسنت) جملة فعلية في محل رفع صفة.

والفعل يكون مطابقا تماما للصّفة.

(وإن رفع)–أي النّعت– اسما ظاهرا كان بالنسبة إلى التذكير، والتأنيث، على حسب ذلك الظاهر، وأما في التثنية والجمع فيكون مفردا، فيجري مجرى الفعل، إن رفع ظاهرا، فنقول: (مررتُ برجلٍ حسنةٍ أمُّه)، كما تقول: حسُنت أُمُّه، (وبامرأتين حسنٍ أبواهما)، (وبرجال حسنٍ آباؤهم)، كما تقول: (حَسُنَ أبواهمَا وحَسُنَ آبَاؤُهُم).[2]

وملخص هذا القول: أن النّعت حكمه إذا رفع اسمًا ظاهرًا، حكم الفعل إذا رفع اسما ظاهرا ومعلوم أن الفعل إذا رفع اسما ظاهرا، يبقى في صورة واحدة مفردة ،سواء كان ذلك الإسم الظاهر مفردا أو مثنى أو جمع فتقول مثلا(جاء الزيدون)، جاء زيدٌ.

كذلك النّعت يجري مجرى الفعل في حالة التثنية والجمع.

أمّا بالنسبة إلى التذكير، والتأنيث، فحكمه أيضا الفعل إذا رفع ظاهرا، فإن أسند إلى مؤنث أنث، وإن كان المنعوت مذكرا، وإن أسند إلى مذكر ذكّر، وإن كان المنعوت مؤنثا، وقد مثّل له الشارح بقوله:(مررت برجلٍ حسنةٍ أمُّه)، كما تقول: حسُنتْ أمُّه.

ف حسنةٍ صفة لرجل طابقته في الإعراب، وخالفته من جهة التذكير، والتأنيث، وإنّما جاءت الصفة مؤنثة مع أن الموصوف مذكر، لأنها أسندت إلى (الأم) شأنها في ذلك شأن الفعل، كما هو واضح في المثال(حسنت أمه)، وهذا هو النّعت السببي، وهو ما رفع اسما ظاهرا .

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص193

[2] نفسه، ص193

وعلة تسميته قالوا: "لأنه جرى على غير ما هو له، فـ حسنة في المثال نعت لرجل وأمّه فاعلة للنعت هذا من حيث اللفظ".

أمّا من حيث المعنى فالموصوف هو الأم وليس الرجل، فنقول هذا الوصف جرى على غير من هو له في الأصل، لأنه في الأصل لرجل، ولذلك نعربه نعتا له، لكنّه لما رفع اسما ظاهرا، انتقل في المعنى، من جهة كونه صفة لرجل إلى كونه صفة لأمه.

وانعَت بِمشتَقٍ كصَعبٍ ودَربٍ وشُبَهِه كَذا وذِي والمنتَسَب

يقول الشارح معلقا على هذا البيت: (لا ينعت إلا بمشتق لفظا أو تأويلا) والمراد بالمشتق هنا: ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل التفضيل.[1]

إذن فالمشتقات في هذا الباب أربعة لا خامس لهما، وإلا فالمشتقات عند الصرفيين عشرة وإنما خصّص النحاة هذا الباب، بهذه الأربعة فقط لذلك التعليل الذي ذكره الشارح، لأنها تدل على ذات وصفة (ذات وحدث).

وأما المؤول المشتق فهو: كإسم الإشارة ، نحو: مررت بزيد هذا أي: المشار إليه، وكذا ذو بمعنى صاحب، والموصولة نحو: مررت برجلٍ ذي مالٍ أي: صاحب مالٍ، و"يزيد ذو قام" أي: القائم والمنتسب نحو: مررت برجل قرشيٍ أي: منتسب إلى قريش.[2]

يقرر النّاظم بهذا أن الأسماء الجامدة، مثل اسم الإشارة، وذو التي بمعنى صاحب، والإسم المنسوب وغيرها، إذا كانت تؤول في حقيقتها إلى اسمٍ مشتق، فلا مانع من إيراد وصفا للموصوف.

ونعني بالسببي كل وصف لما له علاقة بالمتبوع.

وقد مثل له الشارح بقولك:(مررت برجلٍ كريمٍ أبوه).

فكلمة (فاضل) تابعة لرجل، لكن الوصف الذي تتضمنه لا يعود على رجل، إنّما يعود على شيء له به علاقة، فالفاضل في هذا المثال الأب، فكان النّعتُ هنا وصفا لما له به علاقة، وهو أبوه لكن (فاضل) صفة لـ(رجل) في الإعراب.[3]

---

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص195

[2] نفسه، ص195

[3] ابن عثيمين، شرح ألفية مالك، مكتبة الرشد، ناشرون الرياض، ج3 ،ط1، 1434هـ، ص224

فـ (فاضل) تعرب صفة لرجل، وهي صفةُ اصطلاحًا لا صفة معنى.ومن هذا القبيل قوله تعالى:" القرية الظالم أهلها"إذن: لا بد أن تكون هناك علاقة، والعلاقة هنا بين المنعوت والنّعت، هي الضمير ولهذا لو قلت: مررتُ برجلٍ فاضلٍ زيدٌ، لا يستقيم.

–وأما قوله (المكمل متبوعه ...)

فهذه العبارة منه لإخراج بقية التوابع، لأنّه ليس شيء منها يدل على صفة المتبوع، أو صفة ما تعلق بالمتبوع، ولهذا وجب في النّعت أن يكون مشتقا، ليدل على الذات، وعلى المعنى القائم بها.

ثم يواصل ابن عقيل كلامه على النّعت قائلا:

(والنّعت يكون للتخصيص، نحو: مررت بزيد الخياط، وللمدح نحو:(مررت بزيد الكريم) ومنه قوله تعالى "بِسْمِ الله الرَّحمان الرَّحِيم" وللذمّ نحو(مررت بزيد الفاسق) وللترحم نحو: (مررت بزيد المسكين)، وللتأكيد نحو:(أمسَ الدَابِرُ لا يعودُ)[1]

من الأمثلة يتضح أن النّعت يختلف باختلاف السياق.

ونَـعَتُـوا بِجُملَةٍ شُـكْرَا فَأَعطَيْتُ مَا أَعْطَيتُ خَبَرا

تقع الجملة نعتا كما تقع خبرًا وحالاً، وهي مؤولة بالنّكرة، ولذلك لا ينعت بها إلاَّ النّكرة نحو: مررت برجل قام أبوه، أو أبوه قائمٌ، ولا ينعت بها المعرفة، فلا تقول: (مررت بزيد قام أبوه أو أبوه قائم).[2]

والذي نستنتجه من كلام الشارح أن الصفة قد تقع جملة، سواء كانت اسمية أو فعلية، كما أن الحال كذلك.

لكن يشترط فيها أن تكون مؤولة بالنكرة لماذا؟

لأنّه لا ينعت بها إلا النّكرة، ونحن رأينا في التعريف للنّعت، أنه يتبع منعوته في التعريف والتنكير، والإعراب، فاقتضى الأمر أن تكون مؤولة بنكرة شكل الموصوف.

وإذا قلت: مررت بزيدٍ قام أبوه، على اعتبار أن جملة قام أبوه، صفة لزيد لا يجوز ذلك.

وإنّما على اعتبار الجملة حال من زيد، لأن زيد معرفة.

والقاعدة العربية تقول: "الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات".

---

[1] ابن عقيل ، شرح الألفية، ج3، ص192

[2] نفسه، ج2، ص195

فائدة: قال ابن عقيل: "زعم بعضهم، أنّه يجوز نعت المعرّف بالألف واللّام الجنسية بالجملة، وجعل منه قوله تعالى " وءَايَةٌ لَهُم اللّيلُ نَسلَخُ مِنهُ النَّهَار"(يس/37) وقول الشاعر:

ولَقَد أَمُرُّ عَلى اللَّئِيم يَسُبُنِي فَمَضيتُ ثُمَّت قُلت: لا يَعنِينِي

فـ "نسلخ" صفة (اللّيل)، و"يسبني" صفة (اللّئيم)[1]

ومنهم من أوّل اللّيل واللّئيم، بمعنى النّكرة، وأن التقدير: (وآية لهم ليل، نسلخ منه النهار) (ولقد أمرّ على لئيم يسبني) وحينئذ يكون هذا بمعنى النكرة، لأنه للجنس، والجنس عام في إفراده، فهو كالنكرة المطلقة في إفرادها.

وقوله: "فأعطيت ما أعطيته خبرا": أنه لابد للجملة الواقعة صفة، من ضمير يربطها بالموصوف، وقد يحذف للدلالة عليه.[2] فلو قلت (مررت برجلٍ عَمْرُ وقائم) لم يجز ذلك لأن (عمر قائم) ليس فيها رابط، يربطها بالموصوف، ومثال ذلك: (مَررتُ برَجُلٍ، ابنُهُ كَبِيرٌ) فالرابط هو الهاء في ابنه.

ومثال آخر (مررت برجلٍ، ما أدراك ما الرَّجل) هنا يصّح، لأن (الرّجل) تعود على الأوّل.

وامنَع هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطلَب وإن أتَت فَالقَولُ أَضمِر تُصِب

قوله "وامنع هنا" أي في باب النّعت، (إيقاع ذات الطلب) فلا تأتي الجملة المنعوت بها طلبية، وإنما تأتي خبريّة، أي: إنها لا تأتي فعل أمر، ولا مقرونة ب (لا) النّاهية، ولا مقرونة بأداة استفهام.

إذن: لا يمكن أن تأتي الجملة نعتا، إذا كانت طلبية، لكن تأتي خبرية، ومثال ذلك (زيد أكرمه)، فهنا (زيد) مبتدأ، وجملة (أكرمه) خبر.

لكن لا يصّح أن نقول: (مررتُ برجلٍ ضربَه) لأنها طلبية، ونحن نريد أن تكون نعتا والجملة الطلبية لا تقع نعتا، لكن تقع خبرا، فنقول: (زَيدًا ضَرَبه).

ونَعَتُوا بمَصدَرٍ كَثِيرَا فالتَزمُوا الإفرَادَ والتَّذكِيرَا

يقول ابن عقيل: "يكثر استعمال المصدر نعتا، نحو: (مرَرتُ بِرَجُلٍ عَدلٍ، وبرَجُلَينِ عَدلٍ وبرِجَالٍ عَدلٍ، وبامرأةٍ عَدلٍ، وبامرأتينِ عَدلٍ، وبِنسَاءٍ عدلٍ) ويلزم حينئذ الإفراد والتذكير والنّعت به على خلاف الأصل، لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه.[3]

---

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص197

[2] نفسه، ص197

[3] نفسه، ص201

ويفهم من قول ابن عقيل "أن العرب الذين نعتوا بالمصدر (الإفراد)، ولو كان المنعوت مثنى، أو جمعا، والتزموا (التذكير)، ولو كان المنعوت مؤنثا، يعني: أنّهم أبقوا المصدر على حاله، وذلك لأن المصدر لا يجمع، ولا يثنّى، بل يبقى على ما هو عليه.

ثم يواصل الشارح كلامه قائلا: وهو مؤول، أي: "المصدر" إمّا على وضع "عدل" موضع "عادل"[1] وهذا هو الوجه الأوّل من التأويل.

أن المصدر مؤول بمشتق، إمّا اسم فاعل، أو اسم مفعول، فإن كان قائما بالمنعوت، فهو بمعنى اسم الفاعل، وإن كان واقعا على المنعوت، فهو بمعنى اسم المفعول، فقولك: (عدل) بمعنى (عادِل) فهو بمعنى اسم الفاعل.

الوجه الثاني:

أن المصدر على حاله، وأنه على تقدير مضاف، أي: "ذو عدل"، تقول مثلا: (هذا رجلٌ ذو عَدلٍ)، فحذفت "ذو" وأبقي على "عدل" مقامه، ومنه كذلك قوله تعالى "وأَشهِدُوا ذَوي عَدلٍ مِنكُم" (الطلاق/02) وقولنا (هذَانِ رجُلانِ ذَوا عَدلٍ).

الوجه الثالث: المصدر مؤول من باب المبالغة:أي: أن النَّعت دال على صفة وصاحبها فإذا قلت: (مرَرتُ برجلٍ عدلٍ) فـ "عدل" دال على صفة ، وعلى ذات، وهو صاحب الصفة فجعلنا هذا المنعوت نفس المصدر، من باب المبالغة، كأنَّه هو نفسه ذلك المعنى، فإذا قلت (رَجلُ رَحمَةٌ) و"رَحمةٌ" مصدر، أي "ذو رحمة" ،أو أنه هو الرّحمة نفسها، من باب المبالغة.

ونَعتُ غَيرِ واحِدٍ إذَا اختَلفْ فَعَاطِفاً فَرِّقهُ، لا إذَا ائتَلفْ

إذا نعت غير واحد: فإما أن يختلف النّعت، أو يتفق، فإن اختلف وجب التفريق بالعطف[2] ومثال ذلك (مَررتُ بزَيدٍ وعَمرٍو، الكَريمِ والبخِيلِ) ولا يصح أن نقول: (مررتُ بزيدٍ وعمرٍو الكرِيمين البَخِيلينِ) لأننا هنا أدخلنا واحدا في صفة لا يتصف بها.

ويجوز أن نوّلي كل نعت صاحبه، فنقول: (مررتُ بزيدٍ الكريمِ، وعمرٍو البَخيلِ) لكن إذا أردت أن أجمع فأقول: (بزيدٍ وعمرٍو) فلابّد من التفريق بحرف العطف.

أمّا إذا ائتلف، فإننا لا نفرقه بعطف، فإذا كان كلاهما كريماً نقول: (مررتُ بزيدٍ وعمرٍو الكريمينِ).

---

[1] ابن عقيل، شرح الألفية ، ج2، ص201

[2] نفسه، ص202

ونَعتُ مَعمُولَي وحِيدَي معنًى وعَملْ، أَتبِع بغَيرِ استِثْنَا

إذا نعت معمولان لعاملين، متحدي المعنى والعمل، أتبع النّعت المنعوت: رفعًا، ونصبًا وجرًا، نحو: (ذهبَ زيدٌ، وانطلقَ عمرٌو العَاقِلانِ)، (وحدّثتُ زيداً، وكلَّمت عَمراً الكريمينِ).[1]

ونخلص من كلام الشارح: أن هذا هو الوجه الجائز، لأن المعنى واحد، والعمل واحد، لأنّ "حدّثت" بمعنى" كلّمت"، والمعمولان كلاهما منصوب، أما إذا قلنا (رأيت زيداً، وأكرمت عمرًا الكريمين) فهنا العمل واحد وهو النّصب، لكن المعنى مختلف، إذن: هذا لا يصّح، بل يجب التفريق.

"فإن اختلف معنى العاملين، أو عملهما وجب القطع، وامتنع الإتباع"[2]

مثال الإختلاف في العمل: (جاءَ زيدٌ، وأكرمتُ عمراً المجتَهدينِ) فهنا لا يصّح، لأن (عمراً) منصوب، و(زيدٌ) مرفوع، والصحيح هو وصف كل واحد على حدة، فنقول: (جاء زيدٌ المجتهد، وأكرمت عمراً المجتهد).

ومثال الإختلاف في المعنى: (نجحَ زيدٌ وفشلِ عمرُو المحبُوبَانِ)، فهذا لا يصح كذلك لإختلاف المعنى، ولأن ابن مالك –رحمه الله– يقول: (وحيدي معنًى وعَملْ)، إذن وجب التفريق، وجعل نعت كل واحد يليه.

والخلاصة: أنّه إذا تعدد المنعوتان، وعاملهما مختلف في المعنى، أو في العمل، فإنه يجب التفريق.

إذا اتفق العاملان عملاً ومعنًى، فإنّه يجوز الإتباع ويجوز التفريق لأن التفريق هو الأصل.

وإنْ نعـوتٌ كثُـرَت وقَـد تـلَت مُفتـقِرًا لذِكـرِهــنَّ أُتـبِـعـت
واقطَع أو أَتبِع إن يَكُن مُعَيَّـنًا بِدونِها أو بَعضِها اقْطَع مُعلِنًا

إذا تكررت النّعوت وكان المنعوت لا يتضح إلاّ بها جميعا، وجب إتباعها كلها، فنقول (مررتُ بزيدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكَاتبِ).[3]

[1] ابن عقيل، شرح الألفية ، ج2، ص202

[2] نفسه،ص202

[3] نفسه، ص203

ومعنى قول المصنّف "مفتقرًا لذِكرهِّن أُتبِعت" كون المنعوت مفتقرًا لهذه النعوت، وأنه لا يتعيّن، ولا يعرف بدونه، فهنا وجب الإتباع، ولا يجوز القطع لأن المنعوت لا يتعيّن بدونها فيجب أن تكون تابعة له ومثال ذلك:

(جاءَ زَيْدُ الكريمُ الشجاعُ القُرَشيُ)، وهناك زيد كريمٌ شجاعٌ تميميٌّ، فعندنا ثلاثة نعوت ولكن لا يتعيّن إلاّ بالثالث، لأنك لو قلت: (جاءَ زيدٌ الكريمُ الشجاعُ) لم نعلم هل هو التميميّ أم القرشيُّ؟ فإذا قلت (القرشي تعيّن ذلك، وعلى هذا يجب الإتباع في كلّ هذه النعوت لأن المنعوت لا يتعيّن بدونها.)[1]

أمّا إذا كان المنعوت يعرف بدون هذه النعوت، فإنه يجوز فيها عدا الأوّل القطع (والقطع معناه أنّك لا تجعله تابعا له في الإعراب، وإنما تجعله مرفوعا على أنه خبر مبتدأ محذوف أو منصوبا على أنه مفعول لفعل محذوف)، ومثال ذلك:

(رأيتُ زيدًا الفَاضلَ المُجتهدَ الكَريمَ)، وليس هناك زيدٌ إلاّ واحد، فهو متعيّن بدون هذه النّعوت، فتقول: (الفاضل) تابع، وما بعده يجوز أن يكون تابعا، ويجوز أن يكون مقطوعا فتقول: (رأيت زيدًا الفاضلَ المجتهدُ الكريمُ)، و(المجتهدُ) خبر مبتدأ محذوف تقديره (هو المجتهد).

وكذلك في قول المصنّف:

واقْطَع أو أَتبِع إن يَكن مُعيَّنَا بدُونِها أو بَعضِها اقطَع مُعلِنا

إذا كان المنعوت متضحًا بدونها كلّها (أي النّعوت) جاز فيها جميعا: الإتباع، والقطع وإن كان معينا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعيّن إلا به الإتباع، وجاز فيما يتعيّن بدونه: الإتباع والقطع.[2]

وملخص كلام الشارح يتضح بالمثال الآتي:

(جاء خالدُ الكريمُ الشجاعُ التميميُّ) وهناك رجل يسمى خالد، وهو كريم قرشيٌّ، لكنّه غير شجاع، فهنا يجوز القطع في: (التميميّ)، لأنّه (يعني المنعوت) يتعيّن بدونها، أمّا (الشجاع) فلابدّ أن يكون تابعا، (أي لا يُستغنى عنه في القول لأنه لا يتعيّن بدونه).

[1] ابن عثيمين، شرح الألفية، ج3، ص247

[2] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص204

وأمّا قوله: "وجاز فيما يتعيّن بدونه الإتباع والقطع "هو كقولنا: (جاء خالدٌ الكريمُ الشجاعُ التميميُّ) وليس هناك خالد إلا واحد، فهنا يجوز القطع لأن المنعوت متعيّن، فتقول (جاء خالدٌ الكريمُ الشجاعُ)، ويجوز الإتباع فتقول (جاء خالدٌ الكريمُ الشجاعُ التميميُّ).

ومَا مِنَ المَنعُوتِ والنَّعتِ عُقِل يَجُوزُ حَذْفُهُ، وفِي النَّعْتِ يَقِلّ

أي يجوز حذف المنعوت، وإقامة النَّعت مقامه، إذا دلّ عليه دليل،[1] وهو كثير في القرآن ومنه قوله تعالى "أنِ اعمَلْ سَابِغَاتٍ" أي دروعًا سَابِغَاتٍ، وكذلك يحذف النَّعت إن دلّ عليه دليل، ويضيف ابن عقيل "ولكنه قليل"، إشارة منه إلى قول المصنف "وفي النعت يقلُّ، ومنه قوله تعالى "إنّهُ لَيسَ مِن أَهلِك" أي الناجين.

ففي المثال الأوّل حذف المنعوت وهو "دروعًا"

وفي المثال الثاني حذف النّعت، والتقدير فيه "إنّه ليس من أهلك الناجين" ولمّا كان المنعوت بمجرد أن تقرأ النعت أو الكلام تعرف أن هناك حذف في المنعوت، سهل حذفه أما النّعت إذا حذف، فمن يُعلمنا أنّ هناك نعتا محذوفا، لذلك قلَّ حذفه، لأنّه يراد به بيان صفة المنعوت ويتضح ذلك بقوله تعالى "ومَن تَابَ وعَملَ صَالحًا فَإنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللهِ مَتَابًا" وهنا حذفٌ للمنعوت أي عمل عملاً صالحًا، ولهذا قال تعالى في آية أخرى، "إلاَّ مَن تَابَ وءَامنَ وعَمِل عملاً صَالحًا".

ومثال ما حذف فيه النَّعت: قوله تعالى "وكَان ورَآءَهُم مَلِكٌ يَأخُذُ كُلَّ سَفِيْنَةٍ غَصْبًا" قالوا أنّها على تقدير محذوف، والتقدير "كلُّ سفينةٍ صَالحة"، فعرف ذلك من سياق الكلام، وتبيّن أن هناك حذفا، كذلك هو الشأن في قوله تعالى: "قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالحَق" أي بالحق البيّن.

2- التوكيد:

بِالنَّفسِ أَو بِالعَينِ الإِسْمُ أُكِّدَا مَـعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا

واجمَعْهُمَـا بِأَفعُلٍ إِن تَبِـعَا مَا لَيسَ وَاحِـدًا تَكُن مُتبِعًا

التوكيد قسمان: أحدهما التوكيد اللّفظي وهو تكرار اللفظ وسيأتي، والثاني: التوكيد المعنوي وهو على ضربين أحدهما: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد، وهو المراد بهذين البيتين، وله

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص205

لفظان: النفس والعين، وذلك نحو: جاء زيد نفسه، جاء زيدٌ عينه.[1]فنفسه في المثال الأول عينه في المثال الثاني، كلاهما توكيد لزيد، وإنما أتينا بالتوكيد للتقوية، ونفي احتمال المجاز لأنه ربما يكون المراد، جاء خبر زيد، لكن إذا أتيت بالتوكيد زال هذا الإحتمال.

ولابدّ من إضافة النفس أو العين إلى ضمير يطابق المؤكد، نحو: جاء زيد نفسه أو عينه وهندٌ نفسها أو عينها[2] فلو قلت مثلا: جاء زيد نفسها، لا يصحّ، لعدم مطابقة الضمير.

ثم إن كان المؤكد بهما مثنى أو مجموعًا جمعتهما، على مثال أفعل فتقول: جاء الزيدان أنفسهما، أو أعينَهما، والهندان أنفسُهما. أو أعينُهما، الزيدون أنفسهم أو أعينهم، والهندات أنفسهن أو أعينهنّ.[3]

فائدة:

اعلم أنه ليس كلما جاءت النفس والعين، فهي تأكيد، فقد تكون لغير التأكيد، كما لو قلت: أرهقت زيدا نفسَه، فهنا لا تكونُ تأكيداً، وإنما تكون بدلا، أو عطف بيان، لأنك لم ترد أن تؤكد زيداً بالنفس، وإنما تريد أن تبيّن ما وقع عليه الفعل.[4]

كما اعلم أن القول بأن التوكيد يؤتى به لنفي المجاز فيه نظر، لأن هناك من ذهب إلى نفي المجاز أصلا وقال بأن كلام العرب كله حقيقة،والمعنى إنما يفسّره السياق، والقرائن التي تحفّه، والأمر في غاية الخطورة إذا قيل أنه في القرآن، والذي عليه أهل التحقيق أنه لا مجاز في القرآن، وإنما كلام الله كله حقيقة بلا شك.

وليس كلّما جاءت النّفس والعين بعد اسم فهي توكيد، فتقول: (فقأت زيداً عينه)، فهنا (عين) بدل بعض من كلّ، لأنه معلوم أن زيدا نفسه لا يفقأ، لكن إذا جاءت مؤكدة لذلك الإسم فهي توكيد.

[1] ابن عقيل، شرح الألفية ،ج2، ص207

[2] نفسه، ص207

[3] نفسه، ص207

[4] ابن عثيمين ، شرح الألفية ، ج3، ص257

وَكُلاًّ اذكُر فِي الشُّمُولِ وكِلاَ كِلتَا جَمِيعًا بِالضَمِيرِ مُوصَلاً

هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي وهو: ما يرفع توهّم عدم إرادة الشمول والمستعمل لذلك "كل وكلا وكلتا وجميع"، فيؤكد بكل وجميع، ما كان ذا أجزاء يصحّ وقوع بعضهاموقعه،نحو: جاء الركبُ كله، أو جميعه، والقبيلة كلها، أو جميعها ...

ويؤكد بكلا المثنى المذكر نحو: جاء الزيدان كلاهما، وبكلتا المثنى المؤنث، نحو: جاءت الهندان كلتاهما.[1]

وفحوى كلام ابن عقيل هذا أن ما تتعدد أجزاؤه، يمكن أن يؤكد بكلّ، ولهذا قال (في الشمول) وأما ما لا يمكن أن تتعدد فيه الأجزاء، فإنه لا يمكن.

فإذا قلنا مثلا جاء زيدٌ كله، لا يصح، لماذا؟ لأن أجزاؤه لا يمكن أن ينفرد بعضها عن بعض في المجيء.

أما لو قلت: جاء الرّكب كلّه، أو أكلت الخروف كلّه، ونحوها فيجوز، لأن الرّكب يتعدد والخروف يتجزأ.

ويشترط فيهم جميعا –كل، كلا، كلتا، جميع– أن يكونوا مضافين إلى ضمير يطابق المؤكد، فإن لم توصل بالضمير، لم تقع توكيدا، كما قال تعالى "وإِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظ"(الطارق/04 فـ (كلٌّ) هنا مبتدأ، وليست توكيدا، لأنها لم تضف إلى ضمير.

فلابدّ أن تضاف إلى ضمير ويسبقها ما يؤكد مثل: (إنّ القوم كلهم فاهمون).

واستَعمَلُوا أَيضًا كَـ (كُلٌّ) فَاعِلَه مِن (عَمَّ) فِي التَّوكِيدِ مِثْلُ النَّافِلَه

أي استعمل العرب –للدلالة على الشمول ككل– "عامة" مضافا إلى ضمير المؤكد، نحو: (جاء القومُ عامَّتهم) وقلَّ من عدّها من النحويين، في ألفاظ التوكيد، وقد عدّها سيبويه، وإنما قال "مثل النافلة" لأن عدّها في ألفاظ التوكيد، يشبه النافلة، أي الزيادة لأن أكثر النحويين لم يذكرها.[2] فقولنا "جاء القوم عامتهم"، هو بإزاء قولنا: جاء القوم كلّهم، وهذا هو فحوى الكلام

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص208

[2] نفسه، ص208

ويفهم من قول المصنّف "من عمّ" أي: من لفظ الفعل "عمّ" وهو فعل ماض، مضارعه "يعمُّ" وليس حرف جرّ، واسم الفاعل منه "عامّ"، والمعنى: استعملوا "عامّة" في مكان "كلّ".

و"عامة" مثل "جميع" إذا لم تتصل بالضمير، تكون غير مؤكدة، إنما هي على حسب السياق مثل قوله –صلى الله عليه وسلم– "وبعثت إلى النّاس عامّة"، فـ "عامّةً" هنا للعموم وتكون بذلك حالا.

ومن قول الشارح معنى (زائدة) أن كثيرا من النحويين لم يذكروها، فيكون الذي ذكرها زائدا على غيره في ذكرها، وقوله (مثل النافلة) أي مثل هذا الوزن (على وزن: فاعلة)، ولو كان المؤكد مذكرا، والأحسن أن نقول: إنّ قوله (مثل النافلة)، أي: أنها تلزمها التّاء، وإن كان المؤكد بها مذكَّرًا، فتقول: (جاء القوم عامّتهم)، ولا تقول: (عامّهم).

وبَعدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجمَعَا جَمْعَاءَ أجمَعِينَ ثُمَّ جُمِعَا

أي: يجاء بعد كلّ بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشمول، فيؤتى بـ (أجمع) بعد (كلّه) نحو: جاء الركب كله أجمع، وبجمعا: بعد كلّها نحو: جاءت القبيلة كلّها جمعاءُ، وبأجمعين بعد كلهم، نحو: جاء الرجال كلهم أجمعون، وبـ جُمَعَ بعد كلهن، نحو: جاءت الهندات كلّهن جُمَعُ.[1]

وقد وردت السورة ما قبل الأخيرة في القرآن الكريم، في قوله تعالى: " فَسَجَدَ المَلاَئِكَةُ كُلُّهُم أَجْمَعُونَ"

وتعرب توكيد أول وثاني، دائما وفي جميع الحالات، ولا شك أن المقصود من هذا هو تقوية قصد الشمول والتوكيد.

ودُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجمَع جَمعَاء، أَجمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

أي: قد ورد استعمال العرب أجمع في التوكيد، غير مسبوقة بـ كلّه، نحو: جاء الجيش أجمع، واستعمال جمعاء غير مسبوقة بـ كلّها نحو: جاءت القبيلة جمعاء.[2]

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص209

[2] نفسه، ص209

ويبدو من قول المصنّف (قد يجيء) أن ذلك قليل، وهو كذلك إذا ما قارنها بالحالة الأولى خاصة وأنّها قد وردت في القرآن، والمعنى من هذا، أنّ العرب أكدّوا بعد (كلّ) ودون (كلّ) لكن دون (كلّ) قد يجيء، وليس كثيرا، كما هو في المثال.

وإن يُفد تَوكيدٌ مَنكُورٌ قَبل وعَن نُحَاةِ البَصرَة المَنعُ شُمِل

مذهب البصريين أنه لا يجوز توكيد النكرة، سواء كانت محدودة كيوم وليلة، وشهر وحول، أو غير محدودة، كوقت، وزمن، وحين.[1]

ومذهب الكوفيون واختاره المصنّف، جواز توكيد النكرة المحدودة، لحصول الفائدة بذلك نحو: صمتّ شهراً كلّه، ومنه قوله: تَحمِلُنِي الذَلقَاءُ حَولاً أَكتَعًا

والشاهد قوله (حولاً) نكرة، و(أكتع) مؤكّد له.

وجلّ الكلام، أنه لا تؤكد النكرة عند البصريين، سواء أفادت أو لم تفد، فإذا قلت: (جلست عندك شهراً كلّه)، فهو ممنوع عند البصريين، ولا شكّ أن الصواب فيما ذهب إليه الكوفيون لأنه قد ورد بذلك النّص عن العرب، وهو رأي ابن مالك –رحمه الله– أن النكرة تؤكد إذا وجدت الفائدة من التوكيد، أمّا الشارح فلم يرجح أحد الطرفين، واكتفى بالشرح فقط.

وَاغْنَ بـ (كِلْتَا) في مُثَنًّى و(كِلاَ) عن وزن (فَعلاءَ ووزنِ (أَفعَلاَ)

قد تقدم أن المثّنى يؤكد بالنفس، أو بالعين وبكلا وكلتا، ومذهب البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك، فلا تقول: (جاء الجيشان أجمعان) ولا (جاء القبيلتان جمعاوانِ) استغناء بكلا وكلتا عنهما، بينما أجاز ذلك الكوفيون.[2]

(كلا) و(كلتا) يؤكد بهما ما دّل على اثنين، فيشمل المثنى والمفرد، إذا عطف عليه مفرد فتقول مثلا: (جاء زيدٌ وعمرٌو كلاهمَا)، و(أكرمت زيدًا وعمرًا كليهما) وكذلك (كلتا) يؤكَّدُ بها المثنّى المؤنَّث.

[1] ابن عقيل شرح الألفية ج2، ص211

[2] نفسه، ص212

يقول ابن مالك –رحمه الله–: (كلا وكلتا) يغنيان (عن وزن فعلاءَ)، وهي (جمعاء)، ووزن أفعلا (وهي أجمعُ)، فبدل من أن تقول (جاء الزيدان أجمعهما)، تقول (كلاهما)، وكذلك في النّساءِ تقول (رأيت المرأتين كلتيهما)، ولا تقول (جمعاويهما).

وإن تُؤكّدِ الضميـرَ المُتَّصِـل بالنَّفسِ والعَينِ فبَعدَ المُنفَصِلْ

عَنَيـتُ ذَا الرَّفــعِ، وأكَّـدُوا بِمَا سِواهُمَـا، والقَيـدُ لَن يُلتَــزَما

يقول ابن عقيل شارحا: لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين، وإلا بعد تأكيده بضمير منفصل فتقول (قوموا أنتم أنفسكم، أو أعينكم) ولا تقل (قوموا أنفسكم)، ولما كان في هذا التركيب يحصل الإشتباه، حمل الباقي عليه، وهذه علّة معلولة، والصحيح أنه لو قيل بأنّ هذا لم يسمع عن العرب لكان أحسن، ونذكر مثالا آخر: (قمت أنت نفسك) تقول (قمت) فعل وفاعل، و(أنت): ضمير مؤكد للضمير، و(نفسك): مؤكد آخر للضمير الأوّل، فهنا يكون المؤكد اثنين، ضمير أكّد ضميرا، ثم جاءت النفس والعين.

ومن كلام الشارح يتضح، أنه لو فصل المؤكد بغير الضمير المنفصل لم يجز ذلك، ولكن بعض النحويين يقول: يجوز أن تفصل بغير الضمير المنفصل، فتقول (نزلتم في البيت أنفسكم)،(نزلتم في البيت أعينكم) لأن المهم أن يكون هناك فاصل بين الضمير المتصل وبين المؤكد، وهو النفس والعين، أما إذا أُكِّد بغير النفس والعين، فإنه لا يجب فتقول مثلا (قمتما كلاكما)، (قمتم كلّكم)، ولا يجب أن تقول (قمتم أنتم كلّكم)، إنما هذا خاص بالنّفس والعين.

ثم يواصل الشارح كلامه: وكذا إذا كان المؤكد غير ضمير رفع، بأن كان ضمير نصب أو جرّ فتقول: (مررت بك نفسك، أو عينك، ومررت بكم كلّكم، ورأيتك نفسك، أو عينك ورأيتكم كلّكم).[1]

ونخلص من قوله هذا: أنه لو أكدّ الضمير المتصل المنصوب في هذه الحالة، لا يجب الفصل بين الضمير والمؤكد.

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص213

ومَا منَ التَّوكِيد لَفظِيٌّ يَجِي مُكَررًا كقَولِكَ (ادرُجِي ادرُجِي)

هذا هو القسم الثاني من التوكيد، وهو التوكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأوّل (بعينه) اعتناء به، نحو قول المصنّف "ادرجي ادرجي"[1] وهنا مكرّر بالجملة، وقد يكون بالكلمة كقولنا: (قامَ قامَ الرّجل).

كما استشهد ابن عقيل بقول الشاعر:

فأينَ إلى أين النَّجَاةُ ببغلَتِي أتاكَ أتاكَ اللّاَحقُونَ احْبِس احْبِس

وقد أكثر النّحاة من الإستشهاد بهذا البيت في باب التوكيد اللفظي، ولم ينسبه واحد منهم لقائل معين.

وقوله "مكرر" سواء كرّر باللفظ أو كرّر بالمعنى، مع اختلافٍ في اللفظ، فمن قوله تعالى "فَمَهِّلِ الكَافِرِينَ أَمْهِلهُم رُوَيدًا"، (أمهلهم) توكيد، لـ (مهّل) مع أن الفعل مختلف بعض الإختلاف.[2]

وكذلك أيضا لو قلت تخاطب جالسًا (قف، قم) فهذا توكيد لفظي، لأننا كررنا اللفظ بمعناه.

ولا تُعد لَفظَ ضَميرٍ مُتَّصِل إلاَّ معَ اللَّفظِ الذي بِهِ وُصِل

أي إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد، لم يجز ذلك، إلا بشرط اتصال المؤكد بما اتصل بالمؤكد[3] وسواء كان هذا اللفظ فعلا، أو حرفا، أو اسما.

مثال الفعل: إذا أردت أن أؤكد أنّي أكرمتك، فلا أقول: (أكرمتكَكَ) ولكن أقول (أكرمتك أكرمتك).

ومثال الحرف: تقول (مررت بِكَ بِكَ)، ولا تقول (مررتُ بكَكَ).

[1] ابن عقيل، شرح الألفية ،ج2، ص214

[2] ابن العثيمين، شرح الألفية، ج3، ص275

[3] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص215

كذَا الحُرُوف غَيرَ مَا تَحصَّلاَ بِهِ جَوابٌ كَنعَم وكَبَلَى

يقول ابن عقيل شارحا: إذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب، يجب أن يعاد مع الحرف المؤكد ما يتصل بالمؤكد، ومثال ذلك (إنّ زيدًا إنّ زيدًا قائم) ولا يجوز القول (إنّ إنّ زيداً قائم)[1].

ومثال آخر (أتيت من عند صاحبي)، وأريد أن أؤكد (من)، فأقول (أتيت من عند، من عند صاحبي) ولا يصح قولي (أتيت من من عند صاحبي).

وقوله: "غير ما تحصّلا به جواب" يقول ابن عقيل "إلا أحرف الجواب، فإنها تكرر لفظا بدون ما اتصل بها" ومن أحرف الجواب كـ(نعم، وبلى، ولا، جير، وأجل) فكلّ أحرف الجواب، تؤكد لفظا، بدون أن يؤتى بما اتصلت به.

مثال : إذا قيل لك هل فهمت الدرس فتقول (نعم، نعم) وإن كنت لم تفهم تقول (لا، لا).

ومُضمَرُ الرَّفعِ الذي قَد انفَصَلْ أَكِّد بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

أي أنّه يجوز أن يؤكّد بضمير الرفع المنفصل، كلّ ضمير متصل، سواء كان مرفوعا، أو منصوبا، أو مجرورًا.

فمثال ضمير الرفع: (قمت أنت)، فالتّاء في (قمت)، ضمير رفع مؤكدة بـ (أنت) و(أنت) ضمير رفع منفصل.

مثال ضمير النصب: (رأيتك أنت)

ومثال ضمير الجر: (مررت بك أنت)

ويجوز في ضمير النّصب، أن يؤكد بضمير نصب منفصل، فتقول (رأيتك إيّاك)، وتقول (أكرمتك إيّاك) وهذا هو الأصل، وإنّما بضمير الرّفع توسعا، وإلّا فالأصل أن يؤكد الضمير المنصوب بضمير نصب.

[1] ابن عقيل شرح الألفية،ج2، ص216

والقاعدة من هذا البيت: أن يجوز توكيد الضمير المتصل، بضمير الرّفع المنفصل، وهذا التوكيد لفظيٌّ، لأن الضمير مرادف للضمير، ولا يضر أن يكون هذا متصلا، وهذا منفصلا لأن هذا اختلاف لفظا فقط، وأمّا المعنى فهو واحد.

وكفائدة نخلص بها من هذا الباب:

* لم يذكر المصنّف أنّ التوكيد تابع للمؤكد في جزمه وتنكيره.

* قال الفرّاء بن عبد السلام في قواعده: اتفق الأدباء أن التوكيد في لسان العرب إذا وقع بالتكرار، لا يزيد على ثلاث مرات[1] ومثال ذلك:

"بلى" يجاب بها النفي المصدّر بالإستفهام، فإذا قيل لك: (أليس نبيّنا محمد عليه الصلاة والسلام خاتم الرسُلِ) تقول (بلى، بلى، بلى) ولا تزد على ثلاث، لأنه كما ذكرنا مشين عند الأدباء.

*التوكيد بالنفس والعين، لم يقع في القرآن الكريم[2] وهذا ما صرّح به الأستاذ محمد عبد الخالق في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم.

3- العطف:

العَطفُ: إمَّا ذُو بَيَانٍ، أَو نَسَق والغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَق

فَذُو البَيَـانِ تَـابِعٌ، شِبهَ الصِّفَة حَقِيـقَةُ القَصـْدِ بِـه مُنكَشِفَة

العطف معناه الثني، فثني شيء على شيء يسمى عطفا، ومنه عطف طرفي الحبل بعضهما إلى بعض، أمّا هنا، فإن العطف بيّنه المؤلف بالأبيات السابقة "والعطف ينقسم إلى قسمين: عطف بيان، وعطف نسق، فما كان بواسطة الحرف فهو عطف نسق مثل: (جاء زيد وعمرو)، فقولنا (عمرُو) عطف نسق.

وما كان بغير واسطة الحرف فهو عطف بيان، ومن ذلك قول ابن عقيل:

[1] الأهدل، الكواكب الدّرية شرح متممة الآجرومية، مؤسسة الكتب الثقافية، ج2، ص562

[2] محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، ج9، ص5

وعطف البيان: هو التابع، الجامد، المتشبه بالصفة: في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله نحو: "أقسم بالله أبو حفص عمر"[1]

فـ: "عمر" عطف بيان، لأنه موضح لأبي حفص.

قوله: فذو البيان: أي فعطف البيان تعريفه.

"تابع شبه الصفة" فخرج بقوله الجامد: الصفة، لأنها مشتقة أو مؤولة به، وخرج بما بعد ذلك: التوكيد، وعطف النسق، لأنهما لا يوضحان متبوعهما، والبدل الجامد لأنه مستقل.[2]

ونخلص من قول الشارح أن التابع جنس يدخل فيه جميع التوابع، وقوله شبه الصفة، خرج به النعت، لأنّ مشابه الشيء ليس هو الشيء، فعطف البيان يشبه النعت في بيان متبوعه لكنه يخالف النعت في أنه جامد، والنعت مشتق أو مؤول به ويظهر هذا بالمثال: تقول (جاء أبو حفص الفاروق) فـ: الفاروق صفة لأبي حفص، وتقول (جاء أبو حفص عمر) فـ: "عمر عطف البيان" وليس بصفة، لأن عمر علم فهو اسم جامد، لكن الفاروق (مشتق فهو صفه) وهذا ما ذكرناه آنفا.

وقوله " حقيقة القصد به منكشفة" بهذا خرج بقية التوابع، لأن التوابع لا تنكشف بها حقيقة القصد، بل كلّ تابع مستقلّ، أمّا النعت فقد تتبين به حقيقة القصد، لكنّه مشتق كما سبق وأمّا بقية التوابع فليست كذلك.

فَأولَينَه مِن وِفَاقِ الأَوَّلِ مَا مِن وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعتُ وَلِي

لما كان عطف البيان مشبها للصفة، لزم فيه موافقة المتبوع كالنعت، فيوافقه في إعرابه وتعريفه أو تنكيره، وتذكيره أو تأنيثه وإفراده أو تثنيته أو جمعه.[3]

فإذا كان المتبوع مرفوعًا صار عطفا البيان مرفوعًا، وإذا كان المتبوع منصوبًا صار عطف البيان منصوبًا، وإذا كان مؤنثا صار عطف البيان مؤنثا والعكس بالعكس.

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص218

[2] نفسه، ص218

[3] نفسه، ص220

ومن هذه القاعدة "أنه يعطى أحكام النعت في التبعية" وما يهمنا أنه يجوز أن يكون عطف البيان بين نكرتين، وإلى هذا أشار بقوله:

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنكَرَينِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيّنِ

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وذهب قوم –منهم المصنّف– إلى جواز ذلك، فيكونان منكرين كما يكونان معرفين.[1]

فتقول: (جاء أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة) فهنا: (عبد) عطف بيان وهو بين معرفتين لأن (أبو بكر) هو المتبوع وهو معرفة، و(عبد الله) هو التابع وهو معرفة، فالتابع والمتبوع معرفتان، ومذهب الكوفيين في هذا الباب ومنهم ابن آجرّوم رحمه الله، أنه يقع عطف البيان بين النكرتين، واستشهدوا لذلك من القرآن، فقالوا: إن الله سبحانه وتعالى يقول:"وَيُسقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيْدٍ" (ابراهيم/16) ، فقوله "ماء" نكرة، ونوع هذا الماء "صديد"، وهو اسم لماء الجروح وهو اسم جامد، ومع ذلك صار عطف بيان، ويقول الكوفيون في هذه المسألة " أنه يجوز أن يكون بدلا، كما يجوز أن يكون عطف بيان، وما المانع أن الله بين نوع هذا الماء أنه صديد؟. ويرد البصريون عن الآية ويقولون: "هذا بدل" لأن ضابط البدل هو الذي لو حذف المبدل منه قام مقامه: قالوا لو قال سبحانه وتعالى "ويسقى من صديد"، استقام الكلام فهو إذن بدل وليس عطف بيان.

وكذلك أيضا قوله تعالى:"يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيتُونَةٍ" (النور/35) فـ:"زيتونة" عطف بيان لأن "زيتونة" ليست مشتقة، فهي عطف بيان لشجرة، فبدل أن تكون عامّة لكل شجرة مباركة خصّها بقوله "زيتونة" فالتخصيص حتى في النكرات موجود.

وصَـالِحًا لِبَدَلِيَّـةٍ يُـرَى فِي غَيرِ نَحوٍ: (يَا غُلاَمُ يَعمُرَا)

ونحو: (بِشْرٍ) تَابع (البِكْرِي) ولَيْـسَ أَن يُبـدَّلَ بالمَرْضِـيّ

والقاعدة من هذا تقول: كل ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلا، والعكس بالعكس نحو قولنا "ضربت أبا عبد الله زيداً".

[1] ابن عقيل شرح الألفية، ج2، ص220

واستثنى المصنف من ذلك مسألتين، يتعين فيهما كون التابع عطف بيان:

الأولى: أن يكون التابع مفردا، معرفة، معربا، والمتبوع منادى، نحو: (يا غلام يعمرَا) فيتعين أن يكون (يعمرَا) عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلا، ولأن (يعمرَا) علم مأخوذ من الفعل المضارع، و(غلام) نكرة مخصوصة، وليست مضافة إلى (يعمرَا) لأنه ولو كانت مضافة لم يكن عندنا عطف بيان، لكن (غلام) وحدها، و(يعمرَا) وحدها، وهنا (غلام) مصدّرة بحرف النداء، وهي مبنية على الضّم، و(يعمرَا) عطف بيان لـ (غلام) منصوب بالفتحة الظاهرة، ولا يصح أن نجعله بدلا من (غلام)، لأن البدل هو الذي يصح أن يحل محل المبدل فيه.

لكن لو كانت العبارة (يا غلام يعمر) صحَّ أن يكون بدلا، كما يصحّ أن يكون عطف بيان لأنه حينئذ يحل محل المبدل فيه.

الثانية: أن يكون التابع خاليا من (أل) والمتبوع بـ(أل) وقد أضيفت إليه صفة بـ(أل) نحو: "أنا الضارب الرجل زيد"[1]، ومنه كذلك كشرح للمثال قول الشاعر:

أنا ابنُ التَّاركِ البِكرِيّ بِشرٌ علَيه الطَّيرُ ترقُبُه وُقُوعًا

وهنا (التارك) محلّى بأل، ومضاف إلى ما فيه أل وهو (البكري)، وبشر ليس فيه (أل) فتعربه عطف بيان للبكري، ولا يصح أن نجعله بدلا.

ثم أشار المؤلف –رحمه الله– إلى رد قول بعض النحويين الذي يجوّزون أن يضاف اسم الفاعل المحلّى بـ(أل) إلى العلم، فإن لم يكن فيه (أل)، وأشار بقوله:"وليس أن يبدل بالمرضي" إلى أن تجويز كون "بشر" بدلا غير مرضيّ، وهذا إشارة إلى قول بعض النحويين الذي يقولون "إن (بشر) يصح أن يكون بدلا كما هو عطف بيان وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفرّاء والفارسي.

وخلاصة القول في البيتين: أنّ كلّ عطف بيان يصح أن يكون بدلا، إلا إذا كان هذا الذي هو عطف بيان لا يصّح أن يحلّ محل التابع، لأيّ سبب من الأسباب التي ذكرت.

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص222

فائدة: "التارك" يجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى صيّر، وجعل فيحتاج هنا مفعولين، كما يجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى خلّى، فلا يحتاج إلا مفعولا واحدا.

2/3-عطف النّسق:

تقدم أن العطف هو الثني، ومنه ثني الرّداء بعضه إلى بعض، وأمّا النسق في اللغة التتابع، تقول (جاؤوا على نسق واحد) أي: متتابعين.

وأما عطف النسق في الإصطلاح ففيه قول المؤلف –رحمه الله–:

تالٍ بحرفٍ مُتبعٍ عَطفَ النَّسقْ كـ (اخْصصْ بوُدٍ وثَناءٍ مَن صَدقْ)

عطف النّسق هو: التابع، المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي سنذكرها كـ(اخصص بودّ وثناء من صدق)[1]

أي أن عطف النسق هو ما تبع غيره بواسطة الحرف، ولكن المؤلف اشترط فقال"(بحرف متبع) احترازا من الحروف غير المتبعة، فلو قلت مثلا (نظرت إلى فلان)، فهذا تابع بحرف لكن هذا الحرف غير متبع.

إذن: فالعطف لابدّ فيه من واسطة بين التابع والمتبوع وهي حروف العطف

فالعَطفُ مُطلقًا، بوَاوٍ، ثُمَّ، فَا حَتَّى أم أو، كـ (فيكَ صدقٌ ووفَا)

وحروف العطف على قسمين:

أحدهما: ما يشترك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا، أي لفظا ومعنى، وهي: الواو نحو قولنا: (جاء زيد وعمرو)، ثم نحو: (جاء زيد ثم عمرو)، والفاء نحو: (جاء زيد فعمرو) بالإضافة إلى أم نحو: (أزيد عندك أم عمرو؟) وأو نحو: (جاء زيد أو عمرو).[2]

وقول المصنّف "فيك صدق ووفا" هذا ثناء على الطالب، والشاهد فيه قوله: (ووفا)

قوله "فيك" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم.

---

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص224

[2] نفسه، ص225

و"صدق" مبتدأ مؤخر، والواو حرف عطف.

و"وفا" معطوفة على (صدق)، والمعطوف على مرفوعٍ، مرفوعُ، وعلامة رفعه الضمة.

والثاني منها: ما يشترك لفظا فقط، وهو المراد بقوله:

وأُتبعَت لَفظًا فَحسبَ: بَل، ولاَ لَكِن، كـ (لَم يَبدُ امْرُؤٌ لَكِن طَلاَ)

هذه الثلاثة حسب قول ابن عقيل تشرّك الثاني مع الأوّل في إعرابه لا في حكمه.[1]

ومثال "بل" (نام الرجل، بل الصبيّ)، فهنا أتبعت لفظا، فالذي نام هو الصبيّ، ومثال آخر (ما نام الرّجل، بل الصّبيُّ) فقول (ما نام الرجل) نفي، و(بل الصبي) إتباع

مثال (لا):(جاء زيد لا عمرو): فهنا أتبعت باللفظ فقط، لأنّ عمراً ما جاء.

مثال (لكن): (ما تقدم زيد، لكن عمرو)، وهنا أتبعت لفظا دون معنى.

ومثال آخر وهو قول المصنّف "لم يبد امرؤ لكن طلا"، فقد يبدوا القول غامضا بعض الشيء، لكن "الطَّلاَ" كما يقولون" "أنه الظبي" والمعنى: لكن بدا طلا، أمّا المرء لم يبدُ.

فاعطِف بِواوٍ لاَحِقًا أَو سَابِقًا في الحُكمِ، أَو مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

لما ذكر حروف العطف التسعة شرع في ذكر معانيها:

الواو تسمّى أمّ الباب لأنه يعطف بها كلّ شيء، فيعطف بها اللاّحق والسابق والمصاحب فإذا قلت (جاء زيد وعمرو) دلّ ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما، واحتمل كون (عمرو) جاء بعد (زيد)، أو جاء قبله، أو مصاحبا له[2] لكن إذا قلنا (ولد محمد وابنه) فإنه لاحق، وتقول (مرّ عليّ رمضان وشعبان وأنا هنا) فهنا عطفنا سابقا على لاحق.

ومثال المصاحب الموافق: (جاء زيد وعلى معًا)، ونقول (دخل عليّ زيدٌ وعليٌ) فإن كان الباب واسعا يكون موافقا، وإن كان الباب ضيقا ففيه سابق ولاحق.

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص225

[2] نفسه، ص226

ويقول ابن عقيل "ومذهب الكوفيين أنها للترتيب" وردّ بقوله تعالى "إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ ونَحيَا" والأصل فيها أنها لا تدل على الترتيب.

واخصُص بِهَا عَطفَ الذِي لاَ يُغنِي مَتبُوعُهُ كـ "اصطَفَّ هذَا وابنِي"

واختصت الواو –من بين حروف العطف– بأنها يعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه[1]، نحو قولنا: (تخاصم زيدٌ وعمرٌو)، فلا يصحّ (تخاصم زيد ثم عمرو)، ولا (تخاصم زيد فعمرو)، ومثله قول المصنّف "اصطفَّ هذا وابني"، فلو قلنا (اصطفَّ هذا ثم ابني)، أو (اصطفَّ هذا فابني)، لم يصحّ ذلك.

والمهم هو أنّ كل ما دلّ على المشاركة لا يصحّ فيه العطف إلاّ بالواو، ولهذا قال (لا يغني متبوعه)، فلابدّ فيه من مشارك، ولابدّ أن يكون العاطف فيه حرف الواو.

والفَاءُ للتَرتِيبِ باتِّصَالٍ وثُمَّ للتَرتِيبِ بانفِصَالٍ

تدل الفاء على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متّصلاً به، و"ثمَّ" على تأخرّه عنه منفصلاً، أي: متراخياً عنه[2]، فالفاء للترتيب باتصال، وثمَّ للترتيب بانفصال، ولهذا نقول (ثمَّ) للتراخي، فإذا قلت: (جاء زيد فعمرو)، فالمدة بينهما قليلة، وإذا قلت: (جاء زيد ثمَّ عمرو)، فالمدة بينهما كثيرة.

ومثال آخر: قوله تعالى "الذي خلق فسوّى"، وقوله "والله خلقكم من تراب ثم من نطفة".

وللعلم كذلك أنّ الفاء إذا عطفت جملة على جملة أو مشتقا، فإنها تدل مع ذلك على السببية، كقوله تعالى "فوكزه موسى فقضى عليه"، أي بسبب وكزه.

فالفاء هنا أفادت السببية، وهي عاطفة في نفس الوقت.

أمّا (ثمَّ) فلا تفيد السببيّة، ولو كان فعلاً، أو مشتقًا.

واخصص بفاءعطف ما ليس صله على الذي استقرَّ أنّه الصّلة

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص227

[2] نفسه، ص227

واختصت الفاء بأنّها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة، لخلوه عن ضمير الموصول –على ما يصلح أن يكون صلةً– لإشتماله على الضمير.[1]

ومفهوم كلام الشارح، أنه لمّا كانت الفاء تفيد الإرتباط بين الجملتين، أغنى العطف بها عن وجود عائد على الموصول، وذلك أن جملة صلة الموصول تحتاج إلى عائد يعود على الموصول، فلو قلت "جاءني الذي قام (زيد) لم يصّح، لأنه ليس فيها عائد، أمّا فيما يخصّ الفاء فمثال ذلك تقول (أكرمت اللّذين اجتهدا فغضب زيدٌ) فهنا يصّح، مع أنّ جملة (غضب زيدُ) ليس فيها ضمير يعود على الموصول، فتقول لأنها عطفت بالفاء.

ومثله ما استشهد به الشارح، وإن كان مثالا غريبا في قوله: "الذي يطير فيغضب زيدُ الذباب" فلو بدّلنا مكان الفاء واوًا، لم يجز ذلك، لأنّ الفاء كما ذكرت آنفا تدل على السببية فاستغنى بها عن الربط.

بعضًا و(حتّى) اعطِف عَلى كُلٍّ ولاَ يَكُونُ إِلاَّ غَايةَ الذِي تَلاَ

يشترط في المعطوف بـ"حتّى" أن يكون بعضا ممّا قبله وغاية له، في زيادة أو نقص[2] فهنا لابدّ من أمرين:

الأول: أن يكون ما بعد حتى بعضًا ممّا قبلها.

الثاني: أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها: أي إمّا في الشرف والرفعة، وإمّا في الدون يعني: إمّا دونه، أو أعلى منه وهذا هو قوله في زيادة أو نقص، أمّا في قوله في زيادة فمثاله:

(كلّ النّاس يتوفى حتّى الأنبياء)، لأن الأنبياء بعض من النّاس، وغاية في الرفعة والشرف.

أمّا في النقص: كقولهم (قدم الحجّاج حتّى المشاة)، فهذا المثال صحيح، لأنّ المشاة بعض من الحجّاج، وهم غاية في الدّون، لأنهم فقراء.

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص228

[2] نفسه، ص229

ومثال آخر: تقول: "أكلت السمكة حتّى (رأسها)، وهذا صحيح، لأنّ الرّأس غاية في الدون، ثم يواصل المؤلف كلامه عن معاني حروف العطف قائلا:

و"أم" بِهَا اعطِفْ إِثْرَ هَمزِ التَّسوِيَة أو هَمزَةٌ عَن لَفظِ "أَيٌّ" مُغنِيّة

"أم" على قسمين: منقطعة وستأتي، ومتصلة، وهي التي تقع بعد همزة التسوية نحو: (سواء عليّ أقمت أم قعدت)، ومنه قوله تعالى "سَواءٌ عَلينَا أَجَزعنَا أَم صَبَرنَا"[1]

وهمزة التسوية هي كل همزة تقع بعد (سواء) كما ذكر الشارح في المثالين، ومن خصائص همزة التسوية أنّ الفعل بعدها يحوّل إلى مصدر بدون حرف مصدري، وهذا قليل في اللّغة العربية، لكنّه موجود ومثاله السابق قوله تعالى "سواء علينا أجزعنا أم صبرنا" أي: (سواء علينا جزعنا وصبرنا)، فهنا حوّلنا الفعل إلى مصدر بدون حرف مصدري. وقوله "أو همزة عن لفظ (أي) مغنية"، أي تقع أم كذلك متصلة بعد همزة قائمة مقام (أيّ) نحو: (أعندك زيد أم عمرو؟)، فهذه الهمزة نابت عن قولك (أيّهما عندك)، أي نابت مناب (أيّ).

وإنما سميت "أم" هنا متصلة ،لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بواحد منهما عن الآخر وقد تحذف الهمزة قبلها (أم) لعلم ها، وإلى ذلك أشار المصنّف بقوله:

ورُبَّمَا أُسقِطَت الهَمزَةُ، إِن كَانَ خَفا المَعنَى بِحذفِهَا أَمِن

أي: قد تحذف الهمزة –يعني همزة التسوية– والهمزة المغنية عن أي عند أمن اللّبس وتكون "أم" متصلة كما كانت والهمزة موجودة.[2]

وعلم من كلامه: أنه إذا كان يلزم عن سقطوها (أي الهمزة) خفاء المعنى فإنه لا يجوز إسقاطها، بل يجب إتباعها والإتيان بها.

ومثال ذلك تقول: (سواء علمت هذا أم لم تعلم)، والأصل: (سواء أعلمت هذا أم لم تعلم) ومثال آخر استشهد به أغلب النحاة، وهو قول عمر بن ربيعة المخزومي:

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص229

[2] نفسه، ص230

لعمركَ مَا أدري وإن كنتُ داريَا بِسبعٍ رمَينَ الجَمرَ أم بِثمَانِيا

فقوله "بسبع رمين الجمر" أصلها: أبسبع رمين الجمر.

والمعنى: ما أدري بأيهما رمين الجمر، ولكن أسقطت الهمزة للعلم بها.

وبِانقطَاعٍ وبمَعنَى "بَل" وفَت إن تَكُ مِمَّا قُيدَت بِهِ خَلَت

أي: إذا لم يتقدم على "أم" همزة التسوية، ولا همزة مغنيّة عن أي، فهي منقطعة وتفيد الإضراب بـ"بل" كقوله تعالى "لا رَيبَ فيهِ مِنْ رَبِ العَالَمِينَ*أمْ يَقولُونَ افْتَرَاه" أي: بل يقولون افتراه.[1]

ويفهم من هذا "أن" أم المنقطعة هي التي تأتي في غير هذا الموضع، فلا يسبقها همز التسوية، وليست بمعنى (أيّ) فتكون بمعنى "بل" تمامًا، وتعتبر غير عاطفة، بل هي استئنائية ابتدائية.

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين، فما بعدها منقطع عمّا قبلها، واختلف في معناها، فقيل الإضراب والإستفهام معًا، وقيل الإضراب فقط، وهو ظاهر كلام الناظم، ومثال ذلك قولهم: "إنها لإبل أم شاء" أي: بل هي شاءُ
وخلاصة القول: أنّ أم على حسب كلام المؤلف تنقسم إلى قسمين متصلة ومنقطعة فالمتّصلة هي التي تأتي بعد همزة التسوية، أو بعد همزة مغنيّة عن (أيّ)، والتي تكون بمعنى أو، والمنقطعة غير ذلك، وتكون بمعنى "بل".

خَيِّر – أَبِحْ – قَسِّم بأو – وأَبْهم واشكُكْ، وإضْرَابٌ بِهَا أيضًا نُمِي

ذكر المصنّف في هذا البيت ستة معان لـ "أو":

المعنى الأول: أنها تأتي للتخيير، والثاني أنها تأتي للإباحة، وإنّما ذكرنا الوجهين معًا للتفريق بينهما، فالإباحة لا تمنع الجمع، والتخيير يمنعه.[2]

[1] ابن عقيل، شرح الألفية،ج2، ص231

[2] نفسه، ص232

ومثال التخيير: تقول (صلّ في هذا المسجد، أو في المسجد الثاني) فهو للتخيير، لأنه لا يمكن أن تجمع بين المسجدين في صلاة واحدة، إن كانت صلاة فريضة.

وكذلك تقول (خد من مالي دينارًا أو درهمًا) فأنت مخيرٌ بين الأمرين.

ومثال الإباحة: (كل الخبز أو اللحم)، فهنا "أو" بمعنى الإباحة، لأنه يمكن الجمع بينهما.

المعنى الثالث: التقسيم: وتأتي "أو" للتقسيم، والقول في هذا كثيرٌ ومنه قول النحويين "الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف" وكذلك تقول (العلم نافع أو ضار)، (الناس شقيٌّ أو سعيد).

المعنى الرابع: الإبهام: أي تجيء "أو" للإبهام على السامع نحو قولك (جاء زيد أو عمرو) فإذا كنت عالمًا بالجائي منهما، وقصدت بذلك الإبهام على السامع.

المعنى الخامس: الشك: ومثله كثير فتقول(هذا الذي أقبل خالد أو زيد) أي: أنا شاك فيه.

المعنى السادس: وتكون "أو" للإضراب أيضا، ومثلوا لذلك بقوله تعالى "وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون" أي أنَّ "أو" هنا بمعنى "بل" أي: أرسلناه إلى مائة ألف بل يزيدون على مائة ألف، ومثله: ما استشهد به الشارح:

كانوا ثمانينَ أو زَادُوا ثَمانِيَة لولاَ رجَاؤُك قَد قتلتُ أَولادِي

أو زادوا بمعنى: بل زادوا.

ورُبمَا عَاقَبتِ الوَاو إذَا لَم يُلفِي ذُو النُّطقِ للَبسِ مَنفَذَا

قد تستعمل "أو" بمعنى الواو عند أمن اللّبس، فإن كان هناك لبس، فإنه يمنع الإتيان بـ"أو"مكان الواو، ومثّلوا لذلك بقول جرير في عمر بن عبد العزيز:

جاءَ الخِلاَفةَ أو كانَت لَه قَدرًا كَمَا أتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

أي: جاء الخلافة وكانت له قدرًا، و"أو" بمعنى "الواو"، وقد يحصل اشتباه فيقول قائل: ما الذي منع الشاعر أن يأتي بالواو هنا، فالجواب هو كما قال النحويون: منعه من ذلك ضرورة الشعر، فإذا قال (جاء الخلافة وكانت له قدرًا) لم يستقم الكلام.

ومثلُ (أو) في القَصدِ (إمَّا) الثَّانِيَة في نحو: (إمَّا ذِي وإمَّا النَّائِيَه)

يعني أنّ "إما" المسبوقة بمثلها تفيد ما تفيده "أو"، سواء من التخيير نحو: (خد من مالي إمّا درهما، وإمّا دينارا)، أو "للتقسيم" نحو: (الكلمة إمّا اسم، وإمّا فعل، وإمّا حرف)، ومثالها للإبهام: جاء إمّا زيد وإمّا عمرو[1]

ويفهم من هذا القول:

أن إمّا التي بمعنى أو، إنّما هي الثانية دون الأولى، هذه الأخيرة لابدّ أن تكون مسبوقة بـ"إمّا" أخرى.

وللعلم كذلك أن "إمّا" هذه ليست عاطفة، خلافًا لابن آجرّوم، فإنّه يراها مثل حروف العطف، وإنّما نص عليها ابن مالك –رحمه الله– وقال: "إنها مثل "أو" في القصد فقط" أي أنها تكون بمعنى "أو" في جميع معانيها، وهي ليست عاطفة لدخول الواو عليها، ومعلوم أنّ حرف العطف لا يدخل على حرف العطف.

وأَوْلِ (لكن) نَفيًا أو نَهيًا، و(لا) نِداءًا أو أمرًا أو اثْبَاتًا تَلاَ

قوله "لكن" من حروف العطف، وإنّما يعطف بها بعد النفي والنهي[2]

ومثال النفي (ما قام سعيد لكن علي)، (لن يفلح المجرم، لكن التقيّ).

ومثال النّهي (لا تكرم كسولًا، لكن مجتهدًا)، (لا تضرب زيدًا لكن عمراً).

وللعلم كذلك أن "لكن" تفيد إثبات الحكم لما بعدها، وأمّا ما قبلها، فإنّها نافية له، فإذا قلت (ما قام زيد، لكن عمرو) أي: هو القائم، فلابدّ أن يكون ما بعدها يغاير ما قبلها، ولهذا فهي للإستدراك[3].

وكذلك لا يعطف بـ"لكن" في الإثبات نحو: (جاء زيد لكن عمرو)، فهذا لا يصّح، وقوله "لا نداءًا، أو أمرًا أو اثباتا تلا" أي: أنه يعطف بـ"لا" بعد النداء، وبعد الأمر، وبعد الإثبات.

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص234

[2] نفسه، ص235

[3] ابن عثيمين " شرح الألفية " ج3، ص317

ومثال النداء: (يا سعيد لا عمرو).

ومثال الأمر: (أكرم عليًّا لا زيدًا).

ومثال الإثبات: (قام محمد لا زيدٌ).

وعلم من هذا أنّ (لا) لا يعطف بها في النّفي، فلا تقول (ما قام محمد لا زيدٌ).

و"بل" كـ " لكن" بعدَ مَصحُوبَيهَا كـ " لَمْ أَكُن فِي مَربَعٍ بَل تِيهَا"

يعطف بـ"بل" في النّفي والنّهي، فتكون كـ "لكن" في أنها تقرر حكم ما قبلها، وتثبت نقيضه لما بعدها.[1] ففي النّفي تقول (ما قام زيد بل عمرو)، فيكون القيام منفيًا عن زيد "مثبتا لعمرو".

وفي النهي نقول: (لا تضرب زيدًا بل عمرًا)، فزيد منهيّ عن ضربه، وهو "مثبت لعمرو" وبذلك تكون "بل" كـ " لكن" في المعنى والإثبات.

ومثله قول المصنّف "لم أكن في مربع بل تيها" و(المربع هو مكان الربيع، والتيهاء هي الصحراء التي ليس فيها ربيع وإنّما سميت بذلك لأن الإنسان يتيه فيها) ويكون إعرابها كالآتي:

لم: حرف نفسي وجزم وقلب ،أكن: فعل مضارع مجزوم بـ "لم" وعلامة جزمه السكون واسمها ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنا)، (وفي مربع): جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر (أكن)، و"بل": حرف عطف و(تيها) معطوف على (مربع).

4- البدل:

البدل لغة هو العوض، ومنه قوله تعالى "عَسَى رَبُّنَا أن يُبَدِّلنَا خَيْرًا مِنهَا" أي: يعوّض لنا خيرا منها.

أما البدل في اصطلاح النحويين:

التَابِعُ المَقصُودُ بِالحُكمِ بِلاَ وَاسِطَة هُو المُسمَّى بَدلاً

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص236

يقول ابن عقيل: البدل هو التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة.[1]

قوله التابع جنس يشمل بقيّة التوابع، وقوله: مقصود بالحكم، فصل يدخل فيه النعت والتوكيد، وعطف البيان، وجميع حروف العطف، لأنّ هذه الثلاثة ليست مقصودة بذاتها يعني لم يسبق الكلام من أجلها، وإنّما هي مكملات، لتوضيح المتبوع المقصود بالحكم.

أمّا قوله (بلا واسطة) أخرج به المعطوف بـ"بل"، لأنه مقصود بالحكم بالواسطة نحو قولنا "جاء زيد بل عمرو"، فلا يكون ذلك، لأنه بواسطة، أمّا بقيّة التوابع فكلّها تدخل ماعدا العطف بـ"بل".

ومثال البدل: يقول: (رأيت زيدًا عمرًا)، فالمقصود هنا (عمرًا) وهو بدون واسطة.

ومثال آخر: (نفعني زيد ماله)، فالمقصود الإخبار بأنّ ماله نفعك، وذلك بغير واسطة فكلا "عمرًا، ماله" تعرب بدلًا.

مَطَابِـقًا أو بعضـًا أو مـَا يَشتَمِـل علَيه يُلْغَـى أو كمَعطُـوفٍ بـ"بَل"

وذَا للإِضرَابِ اعزُ إِن قَصداً صَحِبْ ودُونَ قَصـــدٍ غَلَـطُ بِـهِ سُلِـــب

كـ (زُرهُ خَالِـــدًا)، و(قَبِّله اليَدَا) و(اعرِفهُ حقَّهُ) و(خُد نُبلاً مَدَى)

البدل على أربعة أقسام:(بدل الكل من الكل، بدل البعض من الكل، بدل الإشتمال،بدل الغلط) وفيمايلي تفصيل لذلك:

الأوّل: بدل الكلّ من الكلّ: وهو البدل المطابق للمبدل منه، المساوي له في المعنى نحو: (مررت بأخيك زيد، وزره خالداً).[2]

فزيد في المثال الأوّل بدل كل من كل، لأن زيدا هو نفسه أخيك، وهو المقصود بالحكم كما أن خالداً في المثال الثاني، بدل من الضمير، مطابقا له تمامًا، ومن كلا المثالين يفهم أن البدل قد يبدل من الإسم الظاهر أو من الإسم المضمر.

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص247

[2] نفسه، ص249

ومثال قوله تعالى "اهدِنَا الصِّراطَ المُستَقِيمَ*صِراطَ الذِينَ أنعَمتَ عَلَيهِمْ"، فكلمة (صراط) الثانية بدل كل من (الصراط الأولى، لأن صراط الذين أنعم الله عليهم هو عينه الصراط المستقيم.

الثاني: بدل البعض من الكلّ: وهو ما يكون فيه البدل جزءًا من المبدل منه نحو قوله تعالى "قم اللّيل إلاّ قليلا*نصفه" (المزمل/2-3)، فكلمة (نصفه) بدل بعض من (اللّيل) لأنّ النصف جزء من اللّيل، وهو بذلك بدل بعض من كل.

ومثال آخر: أكلت الرغيف ثلثه، وقبّله اليدا.

الثالث: بدل الإشتمال: وهو الدّال على معنى في متبوعه نحو: أعجبني زيد عمله[1] وللتوضيح: هو ما يكون بين البدل والمبدل منه ارتباط بغير الجزئية والكلّية، نحو قولك: نفعني زيدٌ علمه، وأعجبني بكرٌ ثوبه.

فكلّ من (علمه، وثوبه) بدل اشتمال، والبدل هنا ليس هو المبدل منه كما هو في البدل المطابق، وليس جزءًا حقيقيا من المبدل منه كما هو في بدل بعض من كلّ.

ثم يواصل ابن عقيل حديثه عن أنواع البدل قائلا: و(الرابع البدل المباين للمبدل منه) وهو المراد بقوله "أو كمعطوف ببَل" وهو على قسمين: أحدهما: ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ويسمّى بدل الإضراب وبدل البداء نحو: "أكلت خبزًا لحمًا"[2]، أي أن هذا القسم تستطيع أن تحل مكانه أداة الإضراب "بل" فتقول: "أكلت خبزًا بل لحمًا". قصدت الإخبار أولاً بأنك أكلت خبزًا ثم بذلك تخبر أنك أكلت لحمًا وهو المراد بقول المصنّف "وذا للإضراب إن قصدًا صحب" أي البدل الذي كمعطوف "بِبَل" أنسبه للإضراب.

وقوله المصنّف "ودون قصدٍ غلط به سلبْ" أي وإن لم تقصد الأوّل، (المبدل منه) لكن جرى على لسانك بدون قصد، فهذا سمّه (بدل غلط).

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص249

[2] نفسه، ص249

ومنه فبدل الغلط: "ما لا يقصد متبوعه، بل يكون المقصود البدل فقط، وإنّما غلط المتكلّم فذكر المبدل منه، ويسمى بدل الغلط والنسيان"[1]، ومنه مثل قولك (رأيت زيدًا الفرس) أردت أن تقول (رأيت الفرس) فغلطت فقلت: (زيدا)

إذن: الفرق بين بدل الإضراب وبدل الغلط: أن بدل الإضراب قصد المضرب الأوّل الذي هو المبدل منه، ثمّ عدل إلى الثاني، وأما بدل الغلط، فإنه لم يقصده إطلاقا، لكن سبق لسانه إلى هذه الكلمة فقالها.

وفي قول المصنّف "وخد نبلًا مدى" يقول ابن عقيل: "ويصلح أن يكون مثالا لكل من القسمين: لأنّه إن قصد النبل والمدى فهو بدل الإضراب، وإن قصد المدى فقط وهو جمع مديه، وهي الشفرة، فهو بدل الغلط".[2]

فائدة: "القاعدة العربية أن المضمر لا يذكر قبل الظاهر، وإنّما الأصل أن يذكر الإسم الظاهر، ثم يعود عليه المضمر، وجاز ذلك في البدل كما رأينا، لأنّه هو المقصود بالحكم كما أنّ البدل هو أحد الحالات الخمس، التي يجوز أن يعود فيها المضمر على متأخر لفظا ورتبة وهي ضمير نعم، وضمير ربّ، والتنازع، وبدل المضمر على المضمر".

البدل على تقسيم ابن مالك –رحمه الله– خمسة أنواع، فأضاف بذلك بدل الإضراب وعلى تقسيم ابن آجرّوم –رحمه الله– أربعة أنواع، ولا نقول بذلك أنّه تجاهل بدل الإضراب وإنما المعنى متقارب.

ومِن ضَمِيرِ الحَاضِرِ الظَاهِرِ لا تُبدِلهُ إلاَّ ما إحَاطَةٌ جَلاَ

أو اقتَضَـى بَعضًـا، أوِ اشتِمَـالاً كإنَّكَ ابتِهَـاجَكَ استَمَـالاَ

أي لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر، إلا إن كان البدل بدل كل من كل، واقتضى الإحاطة والشمول، أو كان يدل على اشتمال، أو بدل بعض من كل.[3]

[1] ابن عقيل شرح الألفية،ج2، ص249

[2] نفسه، ص249

[3] نفسه، ص250

يعني لو قلت (ضربتك زيدا)، تريد أن تجعل زيدًا بدل من الكاف، فهذا ليس بالصحيح لأن الكاف ضمير مخاطب، وهو ضمير حاضر، فلا يكون (زيدًا بدلًا من ضمير الحاضر).

ويبدل الظاهر من ضمير الحاضر في ثلاث حالات:

الحالة الأولى:

في قول المصنّف "ما إحاطة جلا" أي ما أظهر إحاطة، أي تفصيلا دالا على العموم فيكون هذا البدل مفيدا للإحاطة والشمول من شيء يحتمل الشمول وعدمه، كقوله تعالى "تَكونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلنَا وآخِرِنَا"، فـ"أولنا" بدل من الضمير المجرور باللّام وهو "نا"، فلما قال "لأوّلنا وءاخرنا" دالّ على الإحاطة والشمول (يعني: لنا جميعا)، فإن لم يدل على الإحاطة امتنع، نحو: (رأيتك زيداً).

الحالة الثانية: وهي في قول المصنّف "أو اقتضى بعضا" أي صار بدل بعض من كل مثل قولك: (بعتك بعضك).

ومثال آخر: استشهاد ابن عقيل بالبيت الشعري:

أوعَدَني بالسِّجنِ والأَدَاهِمِ رجلِي فرِجْلِي شِثْنةُ المَنَاسِمِ

فـ"رجلي" بدل بعض من الياء في "أوعدني"[1]

الحالة الثالثة:

في قوله "أو اشتمالا"، يعني أو كان بدل اشتمال، فإذا كان بدل اشتمال يجوز أن يبدل الظاهر من الضمير الحاضر، نحو:

دَرِينِي إنَّ أمرَكِ لَن يُطَاعَا ومَا أَلفَيتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا

فـ"حلمي" بدل اشتمال من الياء في "ألفيتني"، حيث أبدل الإسم الظاهر وهو قوله "حلمي" من ضمير الحاضر، وهو ياء المتكلم في (ألفيتني).

[1] ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص251

ومثال آخر قول ابن مالك: "إنّ ابتهاجك استمالا" (يعني أمال الناس وجذبهم إليه لقوة ابتهاجه) فـ"ابتهاجك" بدل من الكاف، وهو ضمير حاضر، وجاز ذلك لأنّه تربطه بالمبدل منه علاقة الشمولية، و(اسْتِمَالًا) تقرب خبر كأنّ.

وفهم من كلامه (أي المصنّف): " أنه يبدَّل الظاهر من الظاهر مطلقا[1]، كما تقدم في قوله (خد نبلا مدى)، فـ"نبلًا" ظاهر، و"مدى" ظاهر أيضا.

وعلم كذلك أنه يجوز إبدال الإسم الظاهر من ضمير الغائب، وقد مثل به المؤلّف نفسه فقال: (كزره خالدًا)، فـ(خالدًا) بدل من الضمير، وهو ضمير غيبة.

وعلم من كلامه أنه لا يجوز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم، لأنه ضمير حاضر مثل أن تقول: (أكرمتني محمّدًا)، فلا يصّح على أنّ (محمدً) بدل من الياء، وأما الضمير مع الضمير فإنه لا يؤكد على الصحيح، وإنما يكون تأكيدًا.

وبَدلُ المُضَمِّنِ الهَمزَ يَلِي هَمزًا، كـ "مَن ذَا أَسَعِيدٌ أَو عَلِيّ"؟

إذا أبدل من اسم الإستفهام، وجب دخول همزة الإستفهام على البدل، نحو: (من ذا أسعيد أو عليّ؟)، وما تفعل أخيرًا أو شرّاً؟).

ونقول في إعراب المثال الأول:

(من): اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محلّ رفع، و(ذا): اسم إشارة مبني على السكون في محلّ رفع خبر المبتدأ، والهمزة للإستفهام، و(سعيد): بدل من (من) لأنه يقول (بدل المضمّن الهمز)، والمضمّن الهمز هو اسم الإستفهام، و(أم): حرف عطف، و(عليّ): معطوف على (سعيد).

إذن القاعدة من هذا: كل ما كان بدلاً من استفهام، فإنّه يجب أن يلي الهمزة.

ويُبدَّلُ الفِعلُ مِنَ الفِعلِ، كـ" مَن يَصِل إلَينَا يَستَعِن بنَا يُعَن".

كما يبدل الإسم من الإسم، يبَدل الفعل من الفعل، فـ "يستعن بنا" بدل من "يصل إلينا"[2]

[1] ابن عقيل شرح الألفية،ج2 ص252

[2] نفسه، ص253

وسبق أن مثلنا بقوله تعالى "ومَن يَفعَل ذَلِكَ يَلقَ أثَاماً*يُضَاعَف لَه العَذَابُ" فـ"يضاعف" بدل من "يلق"، فإعرابه بإعرابه وهو الجزم.

وظاهرا هذا أنّه يبدل الفعل من الفعل في جميع أقسام البدل، ففي المثالين الأوّل والثاني كلاهما بدل اشتمال، ومثال البدل الكل من الكل قوله: "متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا"، فـ"تأتنا وتلمم" تتفقان في المعنى.

ومثال بدل الغلط تقول " قام قعد زيد"، أردت أن تقول قعد، فغلطت فقلت قائم، ثم أبدلت الفعل قعد منه، ويتضح لنا بذلك جواز إبدال الفعل من الفعل في كل أقسام البدل.

وإلى هنا انتهى باب البدل وهو آخر باب التوابع.

خاتمة

خاتمة

وبعد أن وصل هذا البحث المتواضع نهايته، نصل هناإلى عرض ما أسفرت عليه دراستنا من نتائج وأفكار، تكون خلاصة لفصولنا، نتوج بها هذا البحث الذي لاتنتهي دراسته بإنتهاء أفكارنا، تاركين المجال لأولي الألباب الثاقبة، أن يسيروا على أغوار هذه الدراسة حيث انتهينا.

وعليه فقد حاولنا من خلال هذا البحث، أن نعرج ونلقي نظرة على أحد مواضيع النحو التي هي من الأهمية بمكان، وخلصنا إلى النتائج الأتية:

– لقد عرفنا أن النحو العربي كغيره من العلوم، له نشأته وتاريخه وله إرهاصات هي الأخرى ساهمت في نمو هذا الصرح، التي قادها جيل من العلماء الدين نصبوا أنفسهم في سبيل نشر هذا العلم.

– لقد حاولنا في هذا البحث التعرف على جهود ابن عقيل ومدى إسهاماته في بناء صرح النحو، ولقد رأيتنا ونحن نطوي صفحات كتابه عن مدى حب الشارح لهذه اللغة، فنجده ألمَّ بجل الموضوعات النحوية وأحاط بها جملة وتفصيلا.

– إن ابن عقيل ليس كغيره من النحاة فانفراده بأراءه جعل منه عالما بالعربية فتجده يستشهد بشتى الأقوال متحريا بين الدقة والصواب ومرجحا قولا على آخر.

– إن لكتاب شرح ابن عقيل ميزة لاتضاهيها ميزة، فقد عد الكتاب من أفضل الشروحات على ألفية ابن مالك، وأصبح المعول عليه في المدارس والمعاهد، وحتى في الجامعات.

– لقد فتح لنا هذا البحث المجال للتعرف على أحد الموضوعات النحوية، كنا نجهلها أو نعرف بعضا منها، فقد أتاح لنا البحث في أعماق الكتاب إلى التعرف على أنواع التوابع والإحاطة ببعض الجوانب منها.

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

-1/ القرآن الكريم

-2/ الحديث الشريف

-3/ أحمد أمين، ضحى الإسلام،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، مصر،ط1987،2م

-4/ إبراهيم مصطفى،إحياء النحو،القاهرة، ط2 ،1992م.

-5/ ابن الأثير،النهاية في غريب الحديث ،تح:محمود محمد الطناجي، وطاهر زاوي ،دت.

-6/ الأهدل،الكواكب الذرية شرح متممة الأجرومية، مؤسسة الكتب الثقافية، دت.

-7/بهاء الدين، عبد الله بن عقيل الهمداني، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، ط1، 1986م.

-8/ نفسه، "المساعد"،تح: محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ط1980 .

-9/ نفسه،"شرح ألفية ابن مالك"، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط2 2005م.

-10/ أبوبكر محمد بن الحسين الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر،ط2، 2004م.

-11/ جمال الدين أبي الحسن،على بن يوسف القفطي، "أنباه الرواة على أنباه النحاة"،تح: ابو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي،القاهرة،ط1، 1986م.

-12/ الجرجاني، "التعريفات"، مكتبة لبنان،بيروت، ط1996.

-13/جمال الدين ابن منظور،"لسان العرب"، تح: خالد رشيد القاضي، دار صبح، بيروت لبنان،ط1، 2006م.

-14/ ابن حجر العسقلاني،"الدرر الكامنة"، تح:محمد عبد المعيد خان،دار المعارف العثمانية، حيدر أباد،الهند،ط2، 2010م.

-15/ نفسه،"فتح الباري"، تح: عبد العزيز بن باز، دار الفكر، بيروت دت.

-16/ أبو الحسن احمد بن فارس، "مقاييس اللغة"، تح:عبد السلام محمد هارون، دار الفكر مصر، دت.

-17/ خير الدين الزركلي،"الأعلام"،دار العلم،ط15، 2002م، دت.

-18/ ابو زكرياء النووي، "رياض الصالحين"، تح:عبد الله أحمد، دارالعلم، بيروت،دت.

-19/أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي،"أخبار النحويين والبصريين"،تح:طه محمد الزيني، مطبعة مصطفى البابي،الحلبي وأولاده،مصر دت، 2010م.

-20/ابن سلام الجمحي، "طبقات فحول الشعراء"، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني،القاهرة، دت.

-21/ شوقي ضيف، "المدارس النحوية"، دار المعارف القاهرة، ط7، دت.

-22/ شمس الدين ابن الجزري،"غاية النهاية"، تح: ج براجستراسر، دارالكتب العلمية بيروت، ط1، 2006م.

-23/ صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، "الوافي بالوفيات"، دار إحياء التراث العربي،ط1، 2000م.

-24/ عبد الله بن مالك الأندلسي، "متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف"، دار ابن حزم بيروت لبنان،ط1، 2002م.

-25/ عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، مطبعة الإسكندرية، ط1 1993م، دت.

-26/ ابي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تح:عبد السلام محمد هارون مطبعة الخنانجي، مصر،ط1، 1949م.

-27/ عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم العربية وأنواعها، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط3، 2008م.

-28/ نفسه، بغية الوعاة ، تح: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية،بيروت،ط2004.

-29/ نفسه،"الهمع"، تح:عبد العال سالم مكرم،دار البحوت العلمية،الكويت،دت.

-30/ نفسه"الإقتراح" تح:أحمد قاسم ـ مطبعة السعادة ـ القاهرة ط 1 ـ 1976 م.

-31/ عبد الله بن مسلم بن قتيبة، "عيون الأخبار"، دار الكتب المصرية- د ت.

-32/ عبد الرحمان بن خلدون"المقدمة" تح: عبد الله محمد الدرويش دار يعرب ـ دمشق ط1 2004 م.

-33/ ابن عصفور الإشبيلي"مثل القرب"تح: صلاح سعد محمد المليطي ـ دار الأفق العربية ـ القاهرة ط1 د ت.

-34/ عبده الراجحي"دروس في المذاهب النحوية" دار النهضة العربية، ط1 1980م، د ت

-35/ ابن عماد الحنبلي"شدرات الذهب في أخبار من ذهب"تح :عبد الحي بن أحمد العكري دار الكتب العلمية ـ ط1 1424ه .

-36/ أبو الفتح عثمان ابن جني، "الخصائص" تح: محمد علي النجار- دار الكتب المصرية دت.

-37/ أبو القاسم الزمخشري"المستقصي في أمثال العرب" تحقيق: محمد عبد الرحمن خان حيدر أباد الهند ط1 ـ 1962م.

-38/ كارل بروكلمان "تاريخ الأدب العربي"تح: رمضان عبد التواب دار المعارف القاهرة ط3 ـ د ت.

-39/ محمد بن صالح العثيمين"شرح ألفية ابن مالك"،مكتبة الرشد ناشرون ـ الرياض ط1 1434م.

-40/ محمد عبد العزيز النجار،" ضياء السالك إلى أوضح المسالك"، مؤسسة الرسالة بيروت ـ ط1 ـ 2001م.

-41/ محمدالطنطاوي، "نشأة النحو"، دار المعارف ـ مصرـ القاهرة ـ ط2 ـ د ت.

-42/ محمد بن علي الشوكاني،"البدر الطالع"، دار الكتاب الإسلامي القاهرة، د ت.

-43/ محمد عبد الخالق عضيمة،"دراسات لأسلوب القرآن الكريم" دار الحديث القاهرة، دت.

-44/ مهدي الخزومي،"في النحو العربي نقد و توجيه" ـ دار الرائد العربي ـ بيروت ـ ط2 1989م.

-45/ ابن الناظم،" شرح ألفية ابن مالك"، منشورات ناصر ـ بيروت ـ د ت.

-46/ ابن هشام الأنصاري،" أوضح المسالك" تح: محمد محي الدين عبد الحميد ـ دار الفكر ط6 ـ 1974م.

-47/ أبو يعقوب السكاكي،" مفتاح العلوم" تح: محمد عبد الحميد هنداوي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ط1، 2000م.

فهرس

الموضوعات

الفهرس :

مقدمة.....أ/ب

مدخل: نشأة النحو وتطوره

1/ نشأة النحو.....1

2/ أسباب نشأة النحو.....

1/2 شيوع اللحن.....2

2/2 الحرص على المحافظة على كتاب الله والسنة المطهرة.....3

3/2 حاجة الجيل الجديد إلى فهم اللغة العربية.....4

4/2 فساد الملكة اللغوية بلإختلاط.....5

3/ واضع علم النحو.....5-7

4/سبب التسمية بالنحو.....7

5/ تعريف النحو.....

أ-عند القدامى.....8/9

ب-عند المحدثين.....10

5/ أطوار الدرس النحوي.....

5-1/ طورالوضع و التكوين.....11

5-2/ طور النمو والإبداع.....12

5-3/طور النضج والكمال.....13

5-4 طور الترجيح والتبسيط.....14

الفصل الأول: الدرس النحوي عند ابن عقيل.....

1/ التعريف بابن عقيل.....16

2/ ترجمة حياته.....

1/2 اسمه ونسبه.....16

2/2 ثقافته و أخلاقه.....17

3/2 شيوخه.....19

4/2 تلاميده 19

2/5 أشهر مؤلفاته.....19

6/2 وفاته.....20

3/ التعريف بكتاب شرح ابن عقيل.....

1/3 سبب تأليفه.....20

2/3 ترتيب مادته.....20

3/3 مكانته.....21

4/3 طبعات الكتاب.....22

5/3 الشروحات والحواشي على الكتاب.....23

4/ مذهب ابن عقيل وجهوده النحوية.....

1/ ماأيد فيه البصريين.....23-25

2/ من المواضع التي قال فيها برأي سيبويه.....25 -26

3/ ابن عقيل وتأييده للكوفيين.....26 -27

4/ ابن عقيل وابن مالك.....27 -28

5/ إستدراكات ابن عقيل على ابن مالك(الزيادات).....29-31

3/ منهج ابن عقيل في شرحه للألفية.....

شواهد ابن عقيل.....

1/ استشهاده بالقران الكريم.....33 -34

2/ استشهاد ابن عقيل بالقراءات.....35

3/ الإستشهاد بالحديث الشريف.....36 -37

4/ استشهاده بالشعر.....38 -40

5/ استشهاده بكلام العرب المنثور.....40-42

2/ طريقة أو أسلوب ابن عقيل في عرض المادة العلمية.....42-46

الفصل الثاني....التوابع في شرح ابن عقيل.....

1/ النعت.....48-57

التوكيد.....57-65

3/ العطف.....

1/ عطف البيان.....65-68

2/ عطف النسق.....69-77

4/ البدل.....77-83

خاتمة.....

قائمة المصادر والمراجع.....

الفهرس.....